



PROVISIONAL

A/PV.2251
1 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الالفين والمائتين والواحدة والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس الموافق الاول من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤

الساعة ١٦ / ٠

الرئيس: السيد / بوتفليقة

ثم: السيد / ارجيلو (نائب الرئيس) (نيكاراغوا)

— كلمة غبطة رئيس الأساقفة ماريوس رئيس جمهورية قبرص .

— مواصلة المناقشة العامة (٩)

الكلمات القيت من :

السيد د نيس	ليبيريا	السيد ماكينتاير	غرينادا
السيد مطيعه	اليمن الديمقراطية	السيد ولد مكناس	موريتانيا
السيد كايسيدو	كولومبيا	السيد ايوثايا	تايلاند

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وبحسب ان هذا المحضر وزع في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .
فيرجى من الوفود ان تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

كلمة غبطة رئيس الاساقفة مكاريوس رئيس جمهورية قبرص.

اصطحاب غبطة رئيس الاساقفة مكاريوس ، رئيس جمهورية قبرص الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة أرحب برئيس جمهورية قبرص في الجمعية العامة وأدعوه الى القاء خطابه في الجمعية.

الرئيس مكاريوس (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في المقام الاول أن أعبر لكم عن تهنئتي الحارة لانتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة ، ونحن واثقون من أنه تحت ارشادكم الحكيم فان مداولات هذه الجمعية سوف تكون اسهاما ببناء لحل المشكلات الدولية المتعددة ونحبي في شخصكم ، بلادكم ايضا التي ترتبط معها قبرص بعلاقات وثيقة مبنية على الصداقة مبنية على المبادئ المشتركة في حركة عدم الانحياز . وأود كذلك أن أعبر عن تقديرنا العميق لسلفكم العظام سعادة السفير ليبولد وبينيتس للطريقة الممتازة التي قاد بها مداولات الدورة السابقة ، لقد كان لي شرف التحدث في الجمعية العامة في مناسبات سابقة ولكن لم يحدث قط أن تحدثت في ظروف مثل الظروف الراهنة ولم يحدث من قبل أن نجد أنفسنا في موقف دولي بعيد كل البعد عن المبادئ الأساسية التي بنيت عليها هذه المنظمة ، ومما هو غريب بصفة خاصة أننا الآن مفروض ان نكون في وقت الانفراج وتخفيف التوتر .

ان العالم كان يتطلع على مر السنوات نحو سياسة الانفراج ، وقد كانت توقعاتنا أن الاقلال من العداوات والتوتر سوف يؤدي الى تنفيذ أكثر فعالية لقرارات مجلس الامن وذلك لصالح السلام والأمن الدوليين بدلا من أن يكون ذلك في الاتجاه العكسي الذي لمسناه العالم في صمت ولكن في حزن خلال ما حدث في الايام الأخيرة . وانني اذ أقول ذلك لا أقصد اطلاقا أن أحاول توجيه أي نقد ولكنني فقط أود أن أسجل حقيقة عزيزة لا يجب أن تتجاهلها الأمم المتحدة أو أن يتجاهلها المجتمع الدولي ، والا فسيترتب على ذلك تبعات خطيرة في التطورات العالمية في وقت حساس كالوقت الحالي ، ذلك لاننا في فترة تتسم بالتوازن الحساس بين سيادة مفهوم استخدام القوة والسيطرة وهو من تراث الماضي البالي وبين التعقل والسلام اللازمين للبقاء في هذا العالم

الذى يحتاج الى اعتماد الدول بعضها على البعض في ذلك العصر النووى .
 هذه فترة تحول وفترة اختبار ، والاحداث الدولية يجب أن تفحص بعناية من جانب هذه
 الجمعية . ان الأمم المتحدة هي بالضرورة مؤسسة سياسية ولكن هنالك بعض الاوقات في التاريخ
 حين نجد المؤسسات الانسانية - وهي تواجه مشكلة شائكة - يجب أن تهتم بالقرارات ذات الصبغة
 الأخلاقية . وهذه الصفة الأخلاقية هي احترام مبادئ الميثاق ، وتجاهل هذه الصفة
 عن طريق انتهاك سياسة لا ترى الا المصالح قصيرة الأمد للسياسات البالية ، سوف تكون سعيًا
 غير واقعي لحماية هذه المصالح . لأنها لا يمكن أن تؤدي بالبشرية في النهاية الا الى العودة
 الى الوراء والى الانهيار الأخلاقي والى نهاية الانسانية .

لقد كان من خطأ قبرص أن تكون رمزا وعلامة لسير الأحداث المؤلم في تاريخ البشرية وان
 المعاملة التي لقيتها من المجتمع الدولي في مفرق الطريق الحالي في التاريخ سوف تكون علامة
 حاسمة على هذا الطريق سواء الى أعلى أو الى أسفل . وإذا تجاوزنا مصير قبرص المأساوى
 فان ما هو أكثر أهمية هو معناها للعالم والآثار الحتمية التي سوف تنتج عنها . اذا فمشكلة
 قبرص تتجاوز بكثير حدود قبرص فهي تشكل مشكلة عالمية رئيسية وتحديا للعالم .

هنالك جهود لتغطية الجريمة العالمية باستخدام تكتيكات سياسية للضغط وذلك للوصول الى تنازلات غير عادلة ، هذه المناورات تكمن خلف التحدي الحالي ولن يخدم ذلك قضية قبرص ولا شعب قبرص ولن يخدم السلام .

وقد جرت العادة ياسيدى الرئيس عند التحدث في الجمعية العامة أن نعالج المشكلات العالمية المختلفة والقضايا العالمية وأرجو ان تعذروني ان ابتعدت عن هذا التقليد اذا خرجت على هذا التقليد وقصرت حديثي على مشكلة قبرص والتي وصلت فجأة الى ابعاد خطيرة بحيث أصبحت مشكلة . تهدد هذه المنطقة وماجاورها ان بلدى عضو صغير غير منحاز في الامم المتحدة يعاني في هذا الوقت من التمزق بل لقد دمرفي الواقع في وحشيته وعدم انسانيته فمنذ شهرين مضيا تقريبا حضرت الي مجلس الأمن لكي أندر بالانقلاب الذي دبر ضد حكومة قبرص الشرعية من جانب الزمرة العسكرية التي كانت تحكم اليونان في ذلك الوقت ، وقد كان هناك ضباط يونانيون يعطون مع الحرس الوطني في قبرص ويعملون بناء على تعليمات من الزمرة العسكرية الحاكمة في أثينا ، هؤلاء هم موافقي ١٥/توز/يوليو وحطموا بالاسلحة الثقيلة القصر الجمهورى يسعون بذلك الى قتلني ولا يوجد شك في انني كنت هدف هذا العمل الاجرامي وان هذا الانقلاب الذي قمت به الزمرة اليونانية فشل ولم ينجح في تحقيق هدفه . وأشعر بالسرور لان نظام الحكم العسكرى والذي كان طوال سبعة سنوات يقمع شعب الثونان والذي أدى بهذه الدولة الى حالة من العزلة العالمية وعدم الاحترام ، لم يعد في السلطة وبذلك فان اليونان تجد طريقها مرة أخرى نحو الديمقراطية والكرامة القومية .

ان انقلاب الزمرة اليونانية كان مقدمة للمأساة الحالية في قبرص وهذه الشرور تلتها شرور أخرى بل وأسوأ منها ، فان تركيا مستغلة الانقلاب كذريعة وزاعمة العمل بموجب اتفاقية الضمان لعام ١٩٦٠ تدخلت عسكريا في قبرص منتهكة بذلك الاتفاقية نفسها وذلك بغزو الجزيرة فـ في ٢٠ من شهر تموز/يوليه ، وهذه الاتفاقية لم تعط ولا تستطيع أن تعطي حق التدخل العسكرى كما تزعم تركيا ، وعلاوة على ذلك فان طبيعة وسلوك العملية العسكرية في قبرص كان انتهاكا مباشرا للأهداف المعلنة للاتفاقية . لانه بدلا من حماية قبرص كدولة مشتركة في ضمان استقلال ووحدة

وسلامة أراضي قبرص فانها كانت تدمر الاثنين معا . وقد شرعت في تدبير ماضمته هي بنفسها . وزعمت تركيا أن العمل الذي تقوم به كان بهدف استعادة النظام الدستوري الذي تزعم نتيجة للانقلاب . وقد تولد لدى انطباع بأن بعض البلاد لم ترفع أصواتها ضد الغزو التركي في بداية الأمر لأنها كانت قد انخدعت من جانب تركيا وانخدعت من حقيقة أهدافها فقد أعلنت تركيا بل زعمت بأن الاجراء الذي تقوم به له طبيعة محدودة . وقالت أن العملية عملية بوليسية للمحافظة على السلام تهدف فقط الى استعادة النظام الدستوري ، ولكن ما كانت تفعله تركيا في الواقع وماتواصل عمله في قبرص ليس له اية علاقة باستعادة النظام الدستوري . ونتيجة للغزو التركي قبرص وهي جزيرة كانت مزدهرة سعيدة قد تحولت الى مكان للدمار والدموع والموت . فقد احتلت قوات الغزو التركية ٤٠ في المائة تقريبا من أراضي قبرص وطردت أكثر من ٢٠٠ نسمة من ديارهم يشكلون ثلث سكان البلد . هؤلاء الذين اضطروا بالقوة الى ترك أراضيهم تحولوا الى لاجئين يعيشون في ظروف مفعمة . لقد شهد العالم القصف الوحشي بقنابل النابالم على المدن والقرى العزلاء يقتل دون تمييز السكان المدنيين ، في غمرة الرغبة في التدمير ، وحتى المستشفيات والكنائس والآثار القديمة التي لا تقدر بثمن قد هوجمت وتحولت الى انقاض . لقد ارتكبوا القتل وكانوا ينهاون ويعتدون وكان ذلك هو السلوك اليومي خلال تقسيم القوات التركية . وكي نجد أحداثا مماثلة للغزو تتسم بنفس الوحشية والدمار ، علينا أن نعود الى القرن الخامس قبل الميلاد الى وقت اتيليا ، الذي أعطي اسمه بحق لعملية الغزو هذه ، بواسطة الغزاة أنفسهم . لقد اقيمت الاحتفالات ونظمت المظاهرات في تركيا وذلك للاحتفال بنصر القوات التركية ضد قبرص ووزعت النياشين على قادة السلاح الجوي وقادة البحرية لانتصارهم على جزيرة صغيرة عزلاء ، انه لنصر حقا ولكن نصر ضد القانون الدولي وضد الأمم المتحدة وضد ميثاقها وضد كل معايير اللياقة في مجتمع متحضر .

لقد انتهكت تركيا كل المعايير المقبولة للقانون الدولي وكل المعايير المقبولة للسلك الدولي . وان سلوكها الذي ينطوي على الازدراء وعدم احترامها الكامل للمبادئ الأساسية لاحكام ميثاق الأمم المتحدة أمر لم يسبق له مثيل .

ان مجلس الامن في قراره رقم ٣٥٣ الصادر في ٢٠ من تموز/ يولييه ١٩٧٤ وضع اطارا
ايجاد حل سلمي للمشكلة ودعا الأطراف المعنية لكي تدخل في مفاوضات ، وقد قبلت تركيا
هذا القرار أيضا ولكنها لم تظهر أى احترام له وفي مؤتمركه جنيف الذي حضرته بريطانيا واليونان
وتركيا باعتبارها القوى الضامنة لقبرص كما حضره ممثلون للقبرصيين اليونانيين والأتراك فان قرار
مجلس الامن قد تم تجاهله كلية من جانب تركيا .

وفي جينيف لم تكن تركيا تتفاوض في الواقع ولكنها كانت تتنازل بوضوح أن تفرض شروطها بقوة السلاح . فالقوات التركية كانت تحتل جزءا كبيرا من أراضي قبرص وتعتمد على تفوقها العسكري الساحق ، وكانت تركيا تمارس الابتزاز لكي تفرض شروطها وحينما اقترح وقف المفاوضات لمدة ٣٦ ساعة لا إجراء مشاورات رفضت تركيا ذلك وسارعت خلال ساعات قليلة الى البدء في المرحلة الثانية التي خططت لها مسبقا ، المرحلة الثانية في تصعيد عدوانها ضد قبرص وزادت من احتلالها لمساكنات جديدة وكانت تركيا بذلك تنتهك اتفاقية وقف اطلاق النار التي تمت الموافقة عليها والتي وقعت عليها بنفسها في ٣٠ تموز/ يوليه في جينيف .

انه من الصعب جدا أن نصف ولو في عبارات عامة المأساة والدمار الذي نتج عن العدوان التركي على قبرص ، ان ضحايا هذا العدوان كانوا اكبر بكثير من ضحايا حرب استمرت عدة سنوات في فيتنام .

ولا أستطيع أن أتكهن بما يمكن أن تؤدي اليه مأساة قبرص اذا فشل المجتمع الدولي أخيرا في وضع نهاية لهذا العدوان وانا لم يتم ضمان واستقلال وسلامة ووحدة أراضي قبرص بطريقة فعالة . لا يجب أن نسمح في أى طرف من الأطراف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة ولا يمكن أن تعطي للمغازي أية ميزة في المفاوضات أو غيرها ولا يمكن أن نقبل الأمر الواقع نتيجة لعمليات عسكرية . فانا كنا نقبل ذلك أو نرضى به في حالة قبرص فسوف نخلق سابقة خطيرة للبلاد الأخرى الصغيرة التي سوف يكون استقلالها تحت رحمة جيرانها الأقوى .

السيد الرئيس ، لقد أتيت الى هنا لكي أسعى للحصول على تأييد المجتمع الدولي لكفاحنا وذلك لانقاذ استقلال ووحدة وسلامة أراضي قبرص وانا هنا لقضية العدالة والحرية بالنسبة لبلد صغير عضوا في الأمم المتحدة . انني أنقل الى هذه الجمعية آلام شعب قبرص من أجل بقاها بلادهم حرة كريمة . .

ونحن ندرك كلية أهمية مزيد من التفاهم بين الدول الكبرى باعتبار أنه يحسن احتمالات حل المشكلات الدولية وفقا للميثاق . الا أننا مع ذلك نشعر أننا يجب أن نكون متشككين فيما يتعلق

بمصير البلاد الصغيرة في اطار سياسات التصارع بين القوى . نحن في حاجة الى أن نقتنع بأن الانفراج أو تخفيف التوتر لا ينطوى على التضحية بمصالح بل وبقاء البلاد الصغيرة .
ولن أحاول اعطاء تفسيرات للأسباب الكامنة التي أدت الى الاحداث الأخيرة في قبرص ولكن ما يجب علي تأكيده أنه مهما كان السبب فلا يمكن أن يكون ذلك تبريرا للعدوان التركي وللغزو التركي . ان السوءال المطروح علينا بسيط ، هل تعد مصير وبقاء البلاد الصغيرة سياسة قوة السلاح ، باستخدام القوة ، بالتدمير ، بطرد الناس من ديار آبائهم وأجدادهم دون أن تكون الأمم المتحدة في موقف للتصرف ازاء هذا الموقف ؟ هذه مشكلة قبرص اليوم ومن الطبيعي لشعب يعاني أن يتساءل ، لماذا وضعنا آمالنا في الأمم المتحدة وفي القانون الدولي وأحكامه وفي مقاهيم الأخلاقية الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة؟

ان موقفي من حل مشكلة قبرص أن هذا الحل يجب أن يبنى على تطبيق الميثاق وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وفي هذا المقام أود أن أؤكد أن أى مفاوضات بشأن المشكلة يجب أن تتم في مؤتمر عالمي أوسع تمثيلا من مؤتمر جنيف . ونحن نعتبر الاقتراح الذى يقضى بعقد مؤتمر دولي في اطار الأمم المتحدة اقتراحا بناء ، ولذلك فهو مقبول لنا ، وهناك شروط لازمة ويجب الوفاء بها قبل بدء المفاوضات . فليس بالامكان أن تجرى مفاوضات حرة لايجاد حل معقول للمشكلة . في حين تبقى الأراضي القبرصية تحت الاحتلال العسكرى الأجنبي وفي حين أن ثلث السكان مازالوا لاجئين طردوا بالقوة من أراضيهم ومن ديارهم ، ان عودة اللاجئين هي من الناحية الانسانية ، شرط لازم ولا يقل قيمة من الناحية السياسية أيضا وقد أعلنت تركيا مرارا أنها لا تعترف بالقضاء على استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي قبرص . ولكن في الوقت الذى تعبر فيه عن ذلك بالكلمات فانها بالاعمال تفعل عكس ذلك على خط مستقيم الا اذا كان تفسيرها وفاهيمها تختلف عن تلك المقبولة بصفة عامة . لقد غزت تركيا قبرص على زعم استعادة النظام الدستورى أى تطبيق دستور عام ١٩٦٠ . وهذا هو الدستور الذى ضمنته بالاشتراك مع اليونان وبريطانيا . وبالرغم من أن هذا الدستور يعطى امتيازات كثيرة للجالية التركية فبعض أحكام هذا الدستور

يعوق تيسير الأعمال في الدولة الا أنه مقبول بالنسبة لنا كما هو ، وأى تعديلات فيه يجب أن تتم بموافقة جميع الأطراف المعنية والغريب أن تركيا تنتهك الدستور الذي تدعي أنه أعطاه الحق في التدخل ويديهي أن الغزو التركي لم يهدف الى استعادة النظام الدستوري كما نص على ذلك دستور عام ١٩٦٠ ولكنه كان يهدف الى فرض خططها في التقسيم انتهاكا منها لهذا الدستور.

وفي مؤتمر جينيف أوضحت تركيا تماما أن هدفها هو إقامة اتحاد فيدرالي مبني على التقسيم الجغرافي وقد حاولت أن تخلق لهذا الغرض وعن طريق عمليتها العسكرية التخريبية ، الشروط الجغرافية اللازمة لإقامة مثل هذا الاتحاد الفيدرالي الذي لم يبق إطلاقاً في قبرص ولهذا الهدف فقد طردت السكان القبارصة اليونانيين من المناطق التي احتلتها حتى تنشأ هناك وتوطن سكان أترك تنقلهم من ديارهم في أنحاء مختلفة من الجزيرة . ومثل هذا الاتحاد الفيدرالي ليس مصطنعاً فقط ولكنه غير انساني أيضاً ، فهو يتضمن نقل حوالي نصف سكان قبرص ، سوف ينقل حوالي ٢٠٠ . ٠٠٠ قبرصي يوناني وحوالي ٢٠ . ٠٠٠ قبرصي تركي من ديارهم ومن أراضيهم ، وأنا على ثقة أنه لا القبارصة اليونانيين فقط ولكن الأغلبية الساحقة للقبارصة الأتراك لن يكونوا سعداء لترك بلادهم لكي ينقلوا إلى مناطق أخرى . فما هو الغرض الذي يتحقق لمثل هذا الأسلوب العسكري غير الانساني ؟ هل هو الاستقلال الذاتي وأمن الجالية القبرصية التركية كما تزعم تركيا ؟ ان هذا المزاعم ليست سوى ذرائع لتنفيذ الأهداف التوسعية لتركيا وهي تذكرنا بمزاعم هتلر في غزو تشيكوسلوفاكيا وهي تذكرنا أيضاً بالوسائل التي استخدمتها تركيا لضم الكسندريتا . ان الاستقلال الذاتي وأمن الاقلية التركية التي تشكل ١٨ في المائة لا يمكن ان تبرر الاتحاد الجغرافي والذي سوف لا يعني في الواقع تقسيم قبرص.

لقد أعلنت تركيا أن هدفها ليس التقسيم ، وأن تدخلها العسكري لم يكن تحقيقاً لهذا الهدف ومع ذلك فإن هذا الهدف في التقسيم أو هذا الهدف البعيد قد كشف مراراً عبر السنوات الماضية ولقد كانت تركيا في مناسبة سابقة على وشك غزو قبرص ، ولقد قال الرئيس جونسون في خطاب لاينونو رئيس الوزراء ٥ حزيران / يونيه عام ١٩٦٤ :

” انني أريد أن استرعي انتباهكم الى فهمنا بأن التدخل المقترح من جانب تركيا

سوف يكون لتحقيق نوع من التقسيم في الجزيرة وهو هل تستبعده اتفاقية الضمان ” .

ان موقف تركيا من هذا الموضوع يمكن أن ننظر اليه أيضاً انطلاقاً من البيان الذي تم الا دلاء به في الجمعية الوطنية التركية في ٨ أيلول / سبتمبر من نفس العام من رئيس الوزراء اينزونو وقال ” من الناحية

الرسمية فقد قوينا مفهوم الاتحاد الفيدرالي بدلا من فكرة التقسيم لكي نبقي في إطار الاتفاقية". هذا الاقتباس يرد كد الطبيعة التكتيتية لاستخدام الاتحاد الفيدرالي كستار رسمي للتقسيم الذي يهدفون اليه.

ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن الاتحاد الفيدرالي الجغرافي مقصود وسوف يؤدي بالضرورة إلى تقسيم الجزيرة وبالتالي إلى ضم مزدوج ، أي أن يضم جزءا إلى تركيا ويضم جزءا آخر إلى اليونان وسوف تكون هذه نهاية قبرص كدولة مستقلة ، ومثل هذا التطور قد تؤيده بعض القوى لمصالحها الخاصة . ان قبرص نتيجة لأهمية موقعها الاستراتيجي كانت لسوء حظها ضحية للمصالح الأجنبية.

ولا يمكن أن تبرر حجة لمطالبة تركيا باتحاد فيدرالي جغرافي الذي لن يكون فقط مجافيا للإنسانية ولكن سوف يعني تغيير هوية قبرص ، ولكن ما هو الرد اذا أصرت تركيا على إقامة اتحاد جغرافي واستطاعت أن تفرض ذلك بالقوة بتفوقها العسكري؟ ان البعض الذين يبدوا وكأنهم واقعيين قد ينصحون بان نتفاوض على أساس الاتحاد الجغرافي ، مدللين بذلك على ان تركيا في هذه الحالة يمكن ان تظهر بعض المرونة بالنسبة لحجم المساحة التي سوف توضع تحت السيطرة التركية . وهناك حديث يجري ويقول ان المساحة المحتلة والتي تبلغ حوالي ٤٠ في المائة يمكن أن تقل إلى نسبة ٣٠ في المائة ولا أعتقد انه يجب على أن أعبر عن أي امتنان لمثل هذا الكرم من جانب تركيا ، اننا لن نتفاوض تحت أي ظرف من الظروف لاضفاء الصبغة الشرعية على انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الانسان ، ولن أوافق تحت أي ظرف من الظروف على اضافة الصبغة الشرعية على أي أمر واقع ، وقد يقول البعض اننا اذا لم نقبل الاتحاد الفيدرالي الجغرافي فهناك خطر ان تحاول تركيا احتلال بقية الجزيرة . في الواقع من السهل جدا على تركيا ان تقهر قبرص ولكن هذا الخطر على أية حال لن يجعلنا نوافق على اضافة صفة الشرعية على الامور الواقعة . هل هنالك ظلم او عمل لا أخلاقي مثل طرد السكان ؟ ان ذلك لا يمكن ان يكون عملا شرعيا .

السيد الرئيس ، ان مشكلة قبرص قد تبدو معقدة ولكنها في الواقع بسيطة للغاية انها حالة بلد صغير عضوفي الامم المتحدة ، وحياة وبقاء هذا البلد في خطر ، وهذا بدوره يجعلها قضية

اختبار للأمم المتحدة لسنا وحدنا القلقون بسبب ما يمكن ان تفعله هذه المنظمة وكيف تصبح
فعالة في حماية احدى اعضائها الصغار. انني لعلني ثقة من ان بلاد اخرى كثيرة سوف تنتظم
بقلق اجابة على هذا السؤال. ومن غير المعقول ان الأمم المتحدة التي تمثل ضمير البشرية تسمح
لمعتد لكي يطبق قانون الغاب وان يخلق بالقوة الوحشية امورا واقعة. واذا كان الامر الواقع
نتيجة للعدوان التركي سوف يكون مقبولا فان تبعات ذلك لن تقتصر على قبرص وحدها ، ان مستقبل
قبرص يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الاحداث مقبلا في المنطقة الحساسة من الشرق الاوسط وكل منطقة
البحر الابيض المتوسط. واذا لم تكن قبرص بلد غير منحاز لكان يمكن أن يكون لها حلفاء يهرعون
للدفاع عنا ولكننا حقيقة لسنا كذلك ، ولا يجب ان يجعلنا هذا ضحايا لقوة عضو في حلف الاطلنطي ،
استخدمت بطريقة غير شرعية الاسلحة التي زودت بها للدفاع عن نفسها ، في محاربة قبرص وفي
الهجوم عليها .

ان قضية قبرص هي قضية اختيار لحركة عدم الانحياز وعلاوة على ذلك فهي اختبار للامم المتحدة. فاذا فشلت الامم المتحدة في اجبار تركيا على احترام الميثاق واحترام قراراتها فان ثقة البلاد الصغيرة في الامم المتحدة سوف تتزعزع الى حد خطير.

لذلك فمن اللازم ان تنسحب جميع القوات التركية وكل القوات الاجنبية من قبرص. لقد حان الوقت للامم المتحدة لكي تعمل فيه وتتصرف من الضروري للغاية ليس فقط بالنسبة لقبرص ولكن بالنسبة للامم المتحدة وبالنسبة للبشرية جمعاء ان تقوم الامم المتحدة بجهد بطريقة حازمة وفعالة حتى يمكن ضمان وحدة وسلامة وحدة قبرص كدولة مستقلة ذات سيادة عضو في الامم المتحدة.

قبل ان اختتم كلمتي ياسيدي الرئيس اود ان انتهز هذه الفرصة لكي اعبر لسكرتيرنا العام دكتور كورت فالد هايم عن امتناننا لاهتمامه الدائم لمشكلة قبرص ولجهوده التي لا تكل لخلق شروط مواتية للسلام في الجزيرة ولاسهاماته نحو ايجاد حل عادل في اطار مبادئ الميثاق ، واود ايضا ان اعبر عن امتناننا وتقديرنا العميق لممثلنا الخاص في قبرص دكتور فيكمان منوز وكذلك لسلفه دكتور اوسوريو تافال ، لعلمهما البناء والذي تحلى بالصبر في الجزيرة ونقدم شكرنا ايضا لمعاوني السكرتير العام مستر جويير ومستر اركهارت.

وسوف اكون مقصرا اذا لم اقل كم نقدر الطريقة الممتازة التي تقوم بها قوات المحافظة على السلام التابعة للامم المتحدة والتي تقوم بها بمسؤوليتها في قبرص في مواجهة العقبات التي توضع في طريقها ، ونحن نحبي قائدها جنرال تشاند والضباط والرجال الذين يعملون تحت قيادته ، وفي هذه اللحظات فاننا نتجه بمشاعرنا العميقة وبغواطفنا لأولئك الذين ضحوا بارواحهم في عملية المحافظة على السلام في قبرص وكذلك نعبر عن تقديرنا وشكرنا الحار لتلك البلاد التي كان لاسهامها القيم بكتائب وتبرعات اختيارية ، ما جعل بامكان قوات السلام التابعة للامم المتحدة أن تعمل في قبرص . شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة اشكر فخامة السيد رئيس جمهورية قبرص

على هذا الخطاب الهام الذي القاه علينا .

السيد دينيس - ليبيريا (الكلمة بالانجليزية) : انه لمن دواعي سروري الخاص في المقام الأول أن أعبر لك سيدي الرئيس بالنيابة عن حكومة ليبيريا عن أخلص التهاني على انتخابك بالاجماع رئيسا لهذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد اثبت ياسيدي الرئيس على مدى السنوات الماضية مقدرتك كسياسي محنك واخلاصك الى قضية السلام العالمي والتفاهم الشامل وايضا الى الاهداف المشتركة لهذه المنظمة منظمة الامم المتحدة وبصفتك وزيرا لخارجية الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية فاقبل مني سيدي الرئيس اخلص التمنيات واني لاؤكد لك مرة أخرى عزمنا على التعاون الكامل معك بينما تتولى هذه المسؤولية التاريخية في رئاسة هذه الدورة الهامة الا وهي التاسعة والعشرين ، واسمح لي سيدي الرئيس أيضا أن أعبر عن رضائنا وتمنئتنا لسلفكم السيد / ليوبولد وبنيتس من اكوادور الذي قاد أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة والجلسة الخاصة السادسة التاريخية بهدوء وحكمة. انه لما يدعو الى الانتباه انه منذ اكثر من عام في ٢٤ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، أعلن الشعب البطولي لغينيا - بيساو استقلاله وسيادته على أراضيه بعد أن حرر أجزاء كبيرة من أراضيه واليوم لقد انتصر هذا الشعب في معركة رغم الصعاب المتعددة ونجح في تدعيم استقلاله وفي تحرير كل شبر من أراضيه من قبضة الاستعمار. ان جمهورية غينيا - بيساو قد قبلت الان دولة عضو في الامم المتحدة وان ليبيريا مرة اخرى ترحب ترحيبا حارا بهذا البلد الافريقي الشقيق في هذا المحفل العالمي وتحتفل مع هذه الجمهورية بالحرية التي حصل عليها الشعب بعد سنوات طويلة من الكفاح المرير والتضحيات الكبيرة.

منذ اكثر من ١٢٧ عاما ، في ٢٦ تموز / يوليه ١٨٤٧ أعلنت جمهورية ليبيريا استقلالها الوطني ومنذ ذلك الوقت ، وبايحاء من عزمها الواضح ، حافظ الشعب على استقلال ليبيريا رغم التهديدات المتعددة والعدوان المستمر من قبل بعض القوى الدخيلة التي لم تكن تقبل أية صورة من صور استقلال دولة أفريقية. لقد تحمل شعب ليبيريا ذلك وتحمل الاستفزازات والسباب والكذب الذي كان يستهدف تشويه سمعة الشعب الافريقي والقول بأنه غير قادر على الحكم

الذاتي ، ولاجل هذه الخبرة التاريخية فان ليبيريا تهتم اهتماما كبيرا بالكفاح ضد الاستعمار — و ضد حكم الاقليات خاصة على صعيد القارة الافريقية . ان حكومة ليبيريا خلال مثلها فسي مجلس الا من لفت انتباه هذه المنظمة للمرة الاولى في شباط / فبراير سنة ١٩٦١ الى الموقف المؤسف في المستعمرات البرتغالية ولذلك فاننا نعلن عن سرورنا ورضائنا الخاص ان جمهورية غينيا — بيساو قد دخلت عضوا في الأمم المتحدة ونتوقع بسرور استقلال موزامبيق ودخولها في هذه المنظمة الدولية في العام القادم .

اننا على ثقة من أن حكومة البرتغال تمشيا منها مع الموقف التقدمي الذي ابدته حتى الان ستستمر في جهودها وتضعدها من أجل الوصول الى اتفاق مقبول مع الوطنيين الافريقيين فسي انجولا حتى تستطيع اراضي انجولا في اقرب وقت ممكن ان تتمتع بحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

ان القرار الذي اتخذته حكومة البرتغال لوضع حد لقرون طويلة من الاستعمار البرتغالي في افريقيا يمثل انتصارا للمكافحين الذين كافحوا في غينيا — بيساو وموزامبيق وانجولا دون هوادة من اجل تحقيق الاستقلال الوطني ومن اجل تقرير مصيرهم القومي ، ذلك يعتبر نصرا لشعب البرتغال نفسه ان يحضره من وطئة ماسماه السيد . وزير خارجية البرتغال الموقر ، الحرب الطويلة والغير مجددة والتي كلفت الكثير من الارواح . لقد اكسب ذلك البرتغال مكانة في المجموعة الدولية . ان هذه الروح التي كانت سائدة والتي كانت تتمسك باستغلال شعب من قبل شعب اخر ، والتي خلقت الاستعمار والنظام الاخرى القائمة على التفرقة العنصرية يجب ان تختفي ويحل محلها متطلبات عالم جديد أو عصر جديد . ان شعوب افريقيا التي مازالت تعاني من هذا الاستغلال وهذه التفرقة العنصرية عازمة على التحرر وعلى التمتع بالكرامة الانسانية وتبوء مكانتها المشروعة في حياة بلادها وفي هذا العالم الموحد . ان هذه العزيمة لا يمكن ان تقهر .

لقد بدأنا خطواتنا على طريق لا يقبل العودة الى الوراء ، ان التفرقة العنصرية وحكم الأقلية الدخيلة في زمبابوي ، وناميبيا وجنوب افريقيا لا يمكن ان يستمر . ان شعلة الحرية وصلت الى اعقاب اسوأ من في هذه النظم الاقلية . ان الشكوك وعدم الاطمئنان لا بد وان تؤثر في حياة

هذه البلاد وقد يدعوهم اليأس الى اتخاذ خطوات أكثر عنفا والاستمرار في تصعيد هذه السياسة الغير مقبولة . ولكن في النهاية فان التغيير لا بد وان يحدث فغالبية الشعوب في هذه البلاد لا بد وان تلعب دورها في السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية لبلادها وان يتمتعوا بكامل حقوقهم كمواطنين . وايا كانت الاعذار والمناورات المستخدمة فالحقيقة الملموسة والواضحة هي ان حكومة جنوب افريقيا وحكم ايان سميث الغير مشروع تحاول ان تحتفظ بنظام تستهدف زيادة رفاهية ورخاء اقلية بينما ترفض للأغلبية الافريقية حقوقها الاساسية في الحياة .

ولكن هناك طريق آخر تستطيع هذه الحكومات أن تسلكه ، يمكنها أن تتصرف بشكل عادل ومقبول ، تستطيع هذه الحكومات أن تسعى بجدية في تصفية التفرقة العنصرية وفي إقامة دول تتساوى فيها الاجناس والجنسيات وتحترم حقوق الافراد وتحترم الفوارق الثقافية وبذلك يضمنون سلامة وتوافق شعوب كل هذه البلاد ويسهمون اسهاما فعالا في روح التقارب والتعاون وتوحيد الهدف الذي هذه الروح التي بدأت تسود معظم بلاد العالم . والا فان الطريق الوحيد الذي يمكن أن تسلكه الشعوب الأفريقية هي تصعيد كفاحها المسلح في جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي . لو حدث ذلك لشعرت حكومتني بالأسف ان ذلك سيكلف أرواحا لا حصر لها ويمثل تهديدا للسلام العالمي والأمن العالمي . ولكن هذه الشعوب في هذه المناطق قد تعتبر ان لا خيار لها عن هذا الطريق وفي هذه الحالة فهذه البلاد التي تساعد — بطريق مباشر أو غير مباشر — حكومة جنوب أفريقيا ونظام ايان سميث ستتحمل نصيبها من المسؤولية .

لقد شاهدنا بالأمر ما قام به عدد كبير من البلاد الاعضاء في هذه المفاداة ان رفضت وثائق الاعتماد لوفد الاقلية في نظام جنوب افريقيا ووافقت تقريبا بالاجماع على القرار الذي دعى مجلس الأمن لاعادة النار في العلاقة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا . لقد كان هذا مظهرا من مظاهر التضامن من جانب المجموعة الدولية لم يسبق له مثيل ضد جنوب أفريقيا وضد صلفها وتفاضيلها عن متطلبات العدالة والاخلاقيات .

ان ليبيريا تؤمن أن رفض جنوب أفريقيا المستمر واستمرارها في سياستها ، سياسة التفرقة العنصرية رغم الادانة المتكررة من جانب المجموعة الدولية لهذه السياسات هي التي تثير الشكوك حول حقها في الاستمرار كعضو في الأمم المتحدة .

ان الكفاح من اجل الاستقلال الوطني قد اكتسب نجاحا كبيرا في السنوات الماضية ومع ذلك فلم ينجح نجاحا تاما وان كان هناك قبول بالاجماع في العالم للمبدأ القائل بأن لكل شعب الحق في الحرية السياسية وحق تقرير المصير والاستقلال القومي ، ومع ذلك فان خبرة السنوات الماضية أثبتت ان هذه الحقوق لا تكتسب معناها الفعلي مالم تتمتع كافة الشعوب في العالم أجمع بالحرية التي اتاحت بفضل التقدم الاقتصادي ، والحرية من الفاقة ومن الجوع ومن الامراض المتوطنة

ومن الجمل . لقد سبقني الكثير من المتحدثين الموقرين في هذه المنصة حول هذا الموضوع .
في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة حول المواد الخام والنمو التي عقدت في نيسان /
أبريل الماضي التي حضرها رئيس ليبيريا لا هتاما اهتماما كبيرا بهذا الموضوع نوقشت هذه المسائل
وقال الرئيس تولبرت :

" اذا كانت هذه الدورة الخاصة لم تحقق الا نفس النتائج التي أسفرت عنها الاجتماعات
السابقة والاعلانات والبيانات المكتوبة على الورق فان حضورنا هنا غير مجد ، ولكن اذا كانت
هذه الدورة ستهتم اهتماما لموسا بالمشاكل العاجلة للتنمية في العالم اجمع فعلينا
جميعا ان نقف بعزم ونبذل الجهود من اجل تطوير هذا النمو وترجمته الى حقائق ملموسة ."
ومع ذلك فلم تتخذ الخطوات اللازمة لمتابعة هذا الموضوع فهناك كثير من الدول الصناعية
عبرت عن عدم رضاها من جوانب متعددة على هذا البيان لبرنامج العمل وعلى اقامة نظام
اقتصادي لعالم جديد . ان الحوار التاريخي الذي بدأناه في ذلك الوقت يجب أن يستمر ، وان
يتوخى الوضوح وبعد النار من أجل تحقيق الأهداف المشتركة . علينا أن نبذل الجهود
من أجل تحقيق هذه الأهداف وان كانت الأولوية الآن للمعونة الطارئة للبلاد النامية التي
تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة الاقتصادية الا أنه في المدى الطويل من الضرورة تحقيق تخفيضات
جذرية في النظام ، نظام التجارة والنظام المالية القائمة في العالم اليوم . علينا أن نجد وجهة
نظر جديدة ودراسات معمقة لمحاولة التوفيق بين مصالح البلاد النامية والبلاد المتقدمة ،
بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة ، بين البلاد الغنية والفقيرة ، علينا أن نجد الصلح
المقبولة للجميع من أجل تسهيل وتوسيع دخول رؤوس الاموال والتكنولوجيا الجديدة في البلاد
النامية .

وفي محاولتنا المشتركة من أجل خلق حياة أفضل للانسان اصبح من الضروري ان نتخطى
وجهة النار المحدودة . ان تقدم ونمو كل دولة من الدول يعتمد على مقدرة كل الدول في
التقدم والنمو . ان العالم الذي مازال مقسما الى دول غنية ودول فقيرة لا يمكن أن يكون عالما
يسوده السلام ، ومانعنا في هذا الوقت هو التزام مشترك وحقيقي بحل المشاكل التي تواجهه

العالم اليوم وستواجهه في المستقبل . ومن أجل تفادي الكارثة ، علينا أن نتفادى الصفصطه وتبادل الشعارات واللقاء اللوم ومحاولة تعليل بعض التصرفات . ان ليبيريا تهتم في المقام الأول بإيجاد الأسس التي يمكن أن نعسن بها هذا العالم وحياة الانسان فيه ، ان ليبيريا ترغب في أن ترى الاعمال والأفعال بدلا من الكلمات وبدلا من الشعارات الخالية من المعنى .

وفي المقام الأول علينا أن نعقد العزم على الدخول في طريق جديد يتطلبه هذا الزمن وأن نبدأ في بناء نظام عالمي أكثر عدالة قبل أن يفوت الوقت . وفي خلال الجلسة الخاصة قال رئيس ليبيريا الكلمات التالية :

" في عالم يعتمد بعضه على البعض الآخر ، من المهم أن نفرق فيما بين المصالح الشخصية والمصالح المشتركة فالمصالح الانانية الشخصية لا يمكن ان تصحح الاوضاع الخاطئة في الماضي بل انها تشجع استمرار الاستغلال ، انها تحاول الرفع من مستوى رفاهية البعض على حساب الاخر ، والحركة الوطنية يمكن ان تصل بنا الى الخير اذا ركزنا الأنظار على المصالح المشتركة للجميع . واذا ما كانت الاهداف عامة أمكن وضعها فسي مفاهيم موحدة ولاسفرت الجهود المشتركة في بناء حرية وسلام وعدالة حقيقية" .

هل لدينا الوعي الكافي بهذه المصالح المشتركة ؟ هل يمكننا أن نكفل محاولة التوفيق فيما بين مفاهيمنا المشتركة ؟ هل يمكن أن نجتمع كل مواردنا من أجل خير وصالح المجموع ؟

لأول مرة في التاريخ أصبحت المشاكل الوطنية مشاكل ذات طابع دولي . ان الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الدول اليوم لم تصبح عاجزة عن الحل ولكن ذلك يتطلب الجهود المشتركة والحامة والشاملة . ان النمو الاقتصادي والتطور ونمو عدد السكان في العالم كله ، وقلقنا لتلوث البيئة، ورغبتنا في أن تستمتع كافة الشعوب بالتكنولوجيا المتقدمة وبمصادر الطاقة ، ككل هذه من المشاكل التي يجب أن نجد لها الحلول معا ، انها مشاكل مرتبطة بعضها ببعض، ومع ذلك فمن المؤسف أنه رغم الوعي المتزايد بترايط بلاد العالم ، ورغم وعينا بضرورة اتخاذ الخطوات المشتركة من أجل حل هذه المشاكل ، لم نستطع أن نحقق الكثير .

ان الكثير من البلاد النامية مازالت تعيش في نظام عالمي يحاول أن يحتفظ بهذه الدول كدول منتجة للمواد الخام في نظام سوق عالمي تتغير فيه الأسعار ولا يمكن لهذه الدول ان تتحكم فيها . ان ارتفاع اسعار موارد الطاقة وبعض السلع الأخرى اللازمة للنمو بل للحياة نفسها ، هذا الارتفاع في الاسعار مستمر . واذا كانت بعض الدول تستطيع بدرجة أو بأخرى أن تتحكم في ارتفاع أسعار المواد التي تستورد بها بتحكمها في أسعار المواد التي تصدرها الا أن هناك من البلاد العديدة مالا تستطيع أن تقوم بذلك . ان البلاد النامية تعاني من كافة الشرور الكامنة في ارتفاع الأسعار ونقص الموارد . اننا نسير الى طريق الكارثة الاقتصادية وذلك الموضوع لن يحل ما لم تتخذ الخطوات اللازمة — وبشكل شامل — لدفع هذا الخطر .

وفي السنين الماضية ورغم التزام شبه دولي بالتعاون بدلا من المواجهة الا أن بعض الشركات المنتجة والمهيمنة ، وبعض الدوائر ، مازالت مستمرة وجادة في سياستها رغم النداءات المتعددة ولم نر بعد ، الأمثلة الطموحة لعزم الدول جميعها على تغيير هذا الموقف .

هل من السذاجة بمكان أن نتوقع من الدول الغنية القوية ان تفعل أكثر مما فعلت؟ ان ما فعلته كان في بعض الاحيان له معناه وان لم يكن كافيا . ولذا فنحن نعلن عن سرورنا عن ما قاله السيد الرئيس جيرالد فورد رئيس الولايات المتحدة عندما تحدث الى هذه الجمعية وقال ان حكومته ستزيد من معوناتها الغذائية والزراعية للبلاد الاخرى ، اننا نرحب بالتعاون

التي دعت اليها كافة الدول حتى تواجه التحديات القائمة اليوم . انه من دواعي سرورنا بالفصل ان هذا الموضوع ترددت اصداؤه في هذه القاعة وعلى لسان الكثيرين ، اننا على وعي كامل بما علينا أن نقوم به وعلينا الآن أن نثبت شعاعتنا وعزمنا على اتخاذ الخطوات الايجابية اللازمة . انها لمسؤولية الدول التي يمكنها أن تفعل ذلك وعليها أن تتخذ المبادرات اللازمة في هذا الصدد .

ان المشكلات الأخرى التي تواجه مداولاتنا هي السلام العالمي — سلام دائم حقيقي عادل — وبدون هذا السلام لا يمكن للانسانية أن تستمر بل انها ستواجه أخطار التهديدات ولذا فتحسن نرحب بروح الانفراج التي تسود الان بين القوى العالمية . فليست هناك فوارق في الايديولوجيات والمبادئ يمكن أن تقف ضد هذا التيار ، وفي هذا العالم التي تسوده الأسلحة النووية أصبحت ضرورة التعاون والسلام ذات أهمية كبرى . ونأمل أن التطورات التي أدت الى الحد من التسلح ستصل في يوم من الأيام الى نزع السلاح الكامل . اننا نؤمن بأن الأمن الذي يمكن أن تحصل عليه الدول من التسلح وهم حقيقي ، ان التوسع في استخدام هذه الأسلحة ليس هو السلام العالمي والأمن العالمي . ان تكلفة هذا التسلح تكون على حساب البحث والتقدم والتكنولوجيا والسعي وراء السلام ولذلك فليبيريا قد أيدت اقتراح الاتحاد السوفياتي في العام الماضي بالحد الى ١٠ في المائة من ميزانيات التسلح للقوى الكبرى . ان هذه الأسلحة تهدد للبيئة وهي خطر يهدد الانسانية ولذا فليبيريا تؤيد الاقتراح الذي تقدم به السيد وزير خارجية الاتحاد السوفياتي اندريه جروميكو والذي سماه منع أي خطوات من شأنها التأثير على البيئة والمناخ وتهديد الرخاء وصحة الانسان .

ان ليبيريا ستدافع عن الحق المشروع لكل دولة في السلام وفي رفض أي تدخل وأي عدوان وباعتبارها دولة أفريقية تؤيد تزايد التعاون والوحدة في القارة الأفريقية ونؤمن بأن المناقشة يمكن أن تسهم في حل المشاكل وأن جهود كافة الدول الأفريقية يمكن أن تركز من أجل حل مشاكل الشعوب الأفريقية وشعوب العالم أجمع . ولنا فائنا نهتم اهتماما كبيرا بمنظمة الوحدة

الأفريقية وبكافة الجهود الثنائية على الصعيد الدولي والقارئ من أجل التعاون الاقتصادي وتنسيق الجهود الأفريقية.

وفي نفس الوقت فليبيريا تؤمن بمبادئ عدم الانحياز وستستمر في الاسهام اسهاما ايجابيا من أجل تحقيق أهداف الدول غير المنحازة.

ان ليبيريا تؤكد مرة أخرى اخلاصها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومع ذلك فليبيريا تشعر بأن بعض هذه المبادئ يجب أن يعاد النظر فيها على ضوء الحقائق الماثلة امامنا اليوم ، ورغم الاتجاه الايجابي في تطور الأحداث السياسية الدولية وسياسة الانفراج السائدة بين القوى الكبرى ، الا أنه من المؤسف أن نرى أن سلام وأمن بعض الدول الصغيرة مازال مهددا من قبل القوى الكبرى . ان سياسة الانفراج ومناخ الوفاق يجب أن يطبق على كافة الدول صغيرة كانت أم كبيرة . ان الوضع السائد في قبرص والذي عبر عنه منذ ثواني أو لحظات معدودة السيد غبطة الاسقف مكاريوس رئيس جمهورية قبرص ليعتبر مثلا واضحا على النقص السائد في الموقف الدولي ، انني أردد كلمات السيد كيسنجر عندما قال " ان قبول مثل هذه المواجهات المحلية يهدد بحرب عالمية " . ولكن هذا جانب واحد من المشكلة اما الجانب الآخر فانه بصرف النظر عما ان كان هناك نزاع محلي أم لا فان شعوب هذه المنطقة تواجه فظائع ومآسي الحرب .

ان مبدأ السلام واحترام سيادة وأمن الدول ، تطأه الأقدام الآن رغم أن هذه المبادئ مبادئ أساسية وحيوية وضرورية لاستتباب العدل والسلام في العالم . وعلى كل الدول احترام هذه المبادئ والا لما عاشت دولة واحدة في أمن وسلام . ولذا آمل أن يسمح لشعب قبرص بحل مشاكله في جو من السلام ودون تدخل خارجي .

ان وقف اطلاق النار واتفاقيات الفصل بين القوات في الشرق الأوسط تشكل بدايات طيبة ، واننى أحبي السيد سكرتير وزير خارجية السيد الدكتور كينسجر من أجل جهوده التي لم تعرف الكل . ان دور الأمم المتحدة وخاصة جهود السكرتير العام كورت فالدهايم تظهر اخلاصه لقضية السلام ومبادئ هذه المنظمة وهي تستحق كل تحية وتقدير منا الا أن الخطر مازال ماثلا ، فان اجزاء من الأراضي العربية مازالت محتلة من جانب القوات الاسرائيلية ولكننا نعتقد أن السلام العادل والدائم يمكن الحصول عليه عن طريق الصبر والاصرار وحسن النوايا ومثل هذا السلام يمكن أن يتحقق عن طريق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وبالتزام كل الأطراف المعنية باحترام الحقوق المشروعة لجميع الأمم في هذا الاقليم في البقاء وفي حدود معترف بها . ان السلام الحقيقي لن يتحقق بتجاهل الأمن المشروعة لحقوق الشعب الفلسطيني . ونحن نؤمن أيضا ان مؤتمر جنيف يجب أن يستأنف أعماله في أقرب وقت ممكن ، ويجب ان يعطى لشعب فلسطين حق التمثيل في هذا المؤتمر . ان هذه نواحي معقدة لان مصير الشرق الأوسط له أهمية كبيرة وله تأثير أيضا على السلام والأمن في عالم اليوم .

ان الامال الخاصة بان تصير موارد البحار تراثا مشتركا للبشرية وكذلك الحقوق القومية فيما يتعلق بالمياه الاقليمية في منطقة ماتجد تعبيرا عنها في المؤتمر السادس للامم المتحدة الخاص بقانون البحار الذي عقد في كراكاس في فنزويلا في الصيف الماضي . وبالرغم من هذه النتائج فان هذه الآمال لن تتحقق اذا لم تسد التنازلات في المؤتمر القادم وبذلك نفقد فرصة ذهبية لكي نضع العالم على طريق العدالة والسلام في منطقة حيوية هامة .

نحن في مفترق الطرق لقد وصلنا الى مفترق الطرق وعلينا ان نحول هذه الافكار التي أعرب عنها الكثيرون الى حقائق واقعة واذا فشلنا في ذلك فواضح أن هذه الارض الطيبة التي نشترك جميعا في الحياة عليها سوف تواجه مصاعب لا يمكن السيطرة عليها وفي هذه الظروف فان السلام بين الأمم سيكون في أفضل الحالات لا معنى له وفي أسوأ الحالات سيكون من العسير تحقيقه

حيث كل أمة تعمل على ضمان بقائها ، ان مهمتنا المقدسة كأعضاء في أسرة البشرية وكممثلين في مجتمع الدول في عالم واحد يجب أن يكون عن طريق التعاون مع شعور بوحدة الهدف وإدراك في بقاء الانسان لبناء عالم يتمتع فيه الجميع بالعدل وبمزيد من الحرية ، عالم خال من الأمراض والعنف والحروب والجوع والقمع والكرهية ، واعتقد أننا في المجتمع الدولي قادرون على تحقيق هذه الأهداف لذلك يجب أن ندرك حقيقة التوافق بين دول العالم واعتمادها على بعضها البعض وان نحذر العثرات أمامنا وان نكرس جهودنا في هذه الدورة وفي السنوات القادمة لمهمة نبيلة هي إقامة عهد جديد متقدم للبشرية جمعاء في جميع الأوقات.

السيدة ماكينتايير (جرينادا) : السيد الرئيس ، انني أود هنا أن أتوجه لكم مرة أخرى بالتهاني الحارة التي أعرب عنها السيد رئيس وزراء بلادي عندما توجه لكم بالحديث فـ في يوم افتتاح الدورة وان وفدي يدرك تماما ، الشعور الذي نكنه لكم لا دارتكم الحكمة لهذه الدورة التي تعد اتجاهها جديدا لشؤون الأمم المتحدة وفي ظل هذا الاطار اسمحوا لي ، بأن أعرب أيضا عن تهنينا الحارة والمخلصة للعضوين الجديدين الآخرين الذين انضموا الى هذه الجمعية وهما بنجلاديش وغينيا - بيساو واننا نشترك بروح من التعاون الأخوي وفي اطار هذه المنظمة في الأعمال التي تخول الينا .

واسمحوا لي ياسيادة الرئيس أن أعرب للسيد السكرتير العام دكتور فالد هايم بشكر حكومتي ووفدي لهذا الاخلاص الذي أظهره في تأييد قضية السلام وأهداف الميثاق .

اننا نشعر بسعادة بالغة ان نجد بيننا شخصا يمثل كفاءته يقوم بمثل هذا الدور الهام ، وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للدول والحكومات التي حيث انضمم جرينادا للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا هنا نشكرهم على هذه التهاني كما أننا نريد أيضا أن نشكر الدول التي أعربت عن صداقتها لجمهورية جرينادا ، واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن أسفنا وتعاطفنا الشديد مع حكومة وشعب هندوراس الذي تعرض لكارثة طبيعية عانت منها هذه الدولة اثر هبوب اعصار عليها ، وان وفد بلادي يعرف معنى هبوب الاعصار ومعنى مايسببه من دمار . فان هذه الاعاصير تقع دائما في منطقة الكاريبي ففي عام ١٩٥٥ عانت بلادي من احدي هذه الأعاصير المدمرة وان شعب بلادي يقدر بطريقة واقعية هذه المأساة التي انصبت على شعب وأراضي هندوراس .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع الهام ، موضوع الكوارث الطبيعية فان وفد بلادي يلاحظ باهتمام بالغ أن جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين يتضمن نقطة تخص مساعدة الدول في حالة وقوع كوارث طبيعية واننا بالطبع نتطلع الى مزيد من هذه المعونات والمساعدات التي تتخذ على المستوى الدولي معاونة للشعوب التي تقع عليها مثل هذه الكوارث .

لقد ظهر في العلاقات الدولية خلال القرن العشرين ضرورة التعاون بين الدول فكثيرا ما استمعنا الى أحاديث خاصة باقامة نظام دولي جديد يضمن لكل الشعوب ولكل الدول توزيع عادل للثروات الطبيعية لمواجهة احتياجات المستقبل وقد تم تحديد الاولويات وعقد العديد من المؤتمرات والاجتماعات داخل منظمة الأمم المتحدة لمناقشة مشكلة الارتباط والتعاون المشترك بين الشعوب بما في ذلك الدورة السادسة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة ومؤتمر الاسكان ومؤتمر قانون البحار والمؤتمر الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني / نوفمبر الحالي في روما بشأن الغذاء. وهناك اجتماعات أخرى لها أهمية كبرى ، واننا نعرف ان هذا العالم يكون شعبا واحدا وعلينا أن نعمل سويا بدون تطلعات ، ان جرينادا تحاول حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى وتعتقد أن حل هذه المشكلات يتوقف على الجو السائد في العلاقات الدولية. والا فان العالم أجمع سوف يعاني من هذا.

لقد أعلن السيد رئيس وزراء جرينادا في هذا المجال أن الأمم يجب أن تتكاتف لحل المشاكل الدولية وأن تتعاون جميعها في محاولة للحد من التوتر الدولي ، ان التوتر الدولي سببه عدم الأمن في العالم اجمع . ان مشكلة الأمن هذه في رأى جرينادا يجب أن يوضع لها حد على أساس من اعلان الأمن الدولي الذي وافقت عليه الدورة الخامسة والعشرين لهيئة الجمعية العامة.

أود مرة أخرى أن أكرر التزام حكومي بالمساواة بين الأجناس ، اننا في جرينادا عشنا على مر السنوات دون أى تفرقة فيما بين الأجناس وبالتالي فقد حققنا مناخا من التضامن والحرية في كل نواحي الحياة في بلادنا .

ان حكومة بلادى تؤمن ايمانا حقيقيا بأن العدالة وعدم التفرقة العنصرية من مطلوبات السلام والتقدم العالمي وفي هذا الاطار تود حكومتى أن تشجب وتدعم سياسة التفرقة العنصرية وكافة النظم التي تلتزم بهذه السياسة الغير المقبولة.

سيدى الرئيس ، ان حكومتى تؤمن ايضا بالعدالة والمعاملة العادلة بين الأجناس ، ان هذه السياسة جاءت على لسان السيد الوزير ايريك جيرى عندما قال :
 "ان ايماننا بقدسية الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء هي التي أثرت دستور جرينادا وخاصة في اطار مفهوم حريات وحقوق المواطن ، وهذا هو اسهامنا في تدعيم رفاهية الشعوب كلها".

ان المرأة في جرينادا كانت دائما حجر الزاوية في مجتمع بلادنا بصفتها أم ، ولها حقوق سياسية متساوية مع حقوق الرجال وهي ، تلعب دورها في سياسة الحكومة وكانت جرينادا من أوائل البلاد في الكومنولث التي احترمت هذه الحقوق وعينت امرأة في منصب الحاكم . اضيف الى ذلك أن النساء يتبوأن مكانة هامة في جرينادا ويقمن بكافة الأعمال .
 اننا نحاول أن نتخلص في بلادنا من كل التقاليد التي تفرق بين المرأة والرجل في أى مكان وفي أى مجال ، ان المرأة تمثل نصف المجتمع في جرينادا واذا نظرنا الى مصدر الطاقة والقوى فان المرأة تمثل عاملا أساسيا في النمو والتقدم لكافة البلاد ، وحكومتى تؤمن بأن المرأة اذا كانت عليها أن تتبوأ مكانتها المشروعة في المجتمع فكافة القوانين التي لا تحترم حقها وحريتها يجب أن تنتهي وتستبدل بقوانين عادلة.

لقد قال السيد السكرتير العام " ان المساواة بين الجنسين عامل ضرورى من اجل التقدم الاقتصادى والاجتماعي " وذلك يمثل مشاعرنا وسياستنا بالتحديد.
 ان اعلان عام ١٩٧٥ باعتباره العام الدولى للمرأة قد شجع حكومتى على التطوير وتدعيم هذه المساواة وفي الاستمرار في جهود الحكومة من أجل تطوير المرأة .

اننا بحكم عضويتنا في هذه المنظمة الدولية تعهدنا رسمياً بالتزام احكام القانون في جميع جوانب علاقاتنا الدولية . وفي برنامج الحكومة الداخلي لبلادى سيكون حكم القانون هو حجر الأساس الذى ترتكز عليه سياستنا ، وقد ورد ذلك بكل جلاء في خطاب رئيس وزرائنا في الأمم المتحدة . اننا نعتز بهذا التقليد ويسعدنا أن أتاحت لنا هذه الفرصة التاريخية ، بفضل عضويتنا في الأمم المتحدة ، لتسيير شؤوننا الدولية على أساس احترام القانون ، اننا بروح الزمالة هذه ، وعلى أساس هذا الشرط المسبق ، ننضم الى منامتكم العالمية .

انه أمر بالغ الدلالة أن تسعى الأمم الحديثة الاستقلال — كبيرة كانت أم صغيرة ، غنية أم فقيرة — الى الانضمام الى صفوف الأمم المتحدة ، وجرينادا بالطبع لا تخرج عن هذه القاعدة ، وخلال العقود الثلاثة الماضية كنا نتتبع بعناية مسيرة وتقدم هذه الهيئة العالمية الفريدة من نوعها ، واننا جازمو الاعتقاد بأن الأمم المتحدة ، بضمها جميع الشعوب والبلدان ، تبني للأسرة البشرية كلها دارها المشتركة الحق . ان فعالية هذه المنظمة تكمن على وجه الدقة في دعم الأعضاء لها بالا جماع وفي درجة التضامن الذى تبلغها عبر المداولات العلنية والنقاش الصريح وتبادل وجهات النظر بحرية وديمقراطية . ومن المهم لقوة منامتنا ، المستمدة من قوة المبادئ المكرسة في الميثاق ، ألا تتعرض مطلقاً للنيل أو الانتقاص . وفي نفس روح التضامن هذه تضع جرينادا نفسها مخلصاً في خدمة الأمم المتحدة ومقاصدها وتفتح ذراعيها لجميع الأمم الشقيقة كأعضاء مخلصين في المجتمع العالمي .

لطالما أشار الأعضاء الى العالمية شبه المطلقة التي تتمتع بها هذه المنظمة . أجل ، ان عالمية العضوية وصدق العزيمة السياسية لدى الدول الأعضاء هما الركنان الأساسيان لهذه الهيئة .

ويسعد بلادى ، كما أسلفت ، أن تكون جزءاً من هذا التقدم السريع نحو العالمية في الامم المتحدة ، وفي هذا المجال أناشد اليوم جميع البلدان لتجدد عزمها وتحث جهودها للمساعدة في كسر اصقاف الاستعمار المتبقية . ان النظام الاستعماري ، وقد مارس الظلم الانساني الواسع النطاق والاستغلال الطويل لأهالى البلاد التي حكمها ، هو الذى يجب تحميله لائمة

كثير من علل البلدان النامية خلال القرون العديدة الماضية ، ان حكومة جرينادا كانت ولا تزال تدعم حق جميع الشعوب الذى لا يحوز المساس به في تقرير مصيرها ونيل استقلالها الكامل .

ان حكومة بلادى ، التي حصلت في شباط/فبراير هذا العام على الحرية والاستقلال التامين لشعب جرينادا بعد عدة قرون من السيطرة الاستعمارية ، تدعم وتؤيد كليا الفكرة القائلة بأن تحرر المزيد المتكاثرة من البلدان من السيطرة الاستعمارية ونيلها الاستقلال الوطني سيرفع من شأن السلم والأمن الدوليين ويصونهما الى حد كبير ، وعليه فاننا نلتزم باحترام الاستقلال والسيادة المتأصلة للدول التي هي أساس ميثاق الأمم المتحدة بالذات .

وأمام تيار التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذى نواجهه فان المفهوم الذى يعرف باسم " صدمة المستقبل " تبدو آثاره يوميا على الأمم والأفراد على حد سواء . ففي دولنا الصغيرة يتزايد عدد ضحايا معدل التغير المتسارع بصورة هائلة في المجتمع الحديث ، ان الحدود الاصطناعية بين عالمي الاقتصاد والسياسة قد أصبحت اليوم مغلفة بمزيد من الضباب ، وماتبقى من الحدود التي تفصل بين هذين العالمين تمحوه الآن أزمة الطاقة واضطراب توازن العرض والطلب على الأغذية في العالم وتخفيف حدة التوتر الذى غالبا ما يتسم بعدم الاستقرار .

لقد أدركنا ان الاستقلال السياسي ، رغم أنه مرحلة حيوية وضرورية على الطريق الطويلة الشائكة الى تقرير المصير ، ما هو الا وسيط حافز في كيمياء الاستقلال الوطني الحقيقي . فالإقتصاد السليم ، وما يترتب عليه من تحسين في نوعية العيش ، هو الهدف الذى نصبو اليه من أجل شعبنا وأجيالنا القادمة ، ومن هذه الزاوية ننظر بعين ملؤها الغبطة والترقب القلق الى انشاء الجمعية العامة لبرنامج عمل في دورتها الاستثنائية السادسة التي عقدت مؤخرا ، نتيجة ايجابية تفكير ومبادرة البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية . ومن الواضح أنه يجب اتصاف تدابير مستعجلة وبالسرية القصوى للحفاظ على زخم مشروع النظام الاقتصادي الجديد ، الذى سيعود بالفائدة على البلدان النامية بصورة خاصة . ان هذا هو الوقت المناسب لادخال تحسينات ملموسة في حياة الملايين من أهالي العالم الثالث . والأمر الآن منوط بلجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية لتفتتح هذه الفرصة الذهبية وتستفيد منها .

وقد لاحظنا بكثير من الاهتمام ما وعد به السيد فورد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدة الى البلدان النامية في أشد مجالات افتقارها حيوية . ونعتقد أن الرئيس فورد قد تكلم بكل اخلاص وحسن نية ، ولذا فاننا نتطلع آمليين الى تنفيذ ما وعد به .

وبينما ندرك أننا بلغنا استقلالنا السياسي الكامل الذي مكنا من احتلال مكاننا الحق كدولة عضو ، فاننا ندرك تماما أن هدفنا النهائي كبلد نام هو الاسهام فعلا في السلم العالمي عن طريق الاستقلال الاقتصادي . وان كثيرا من البلدان النامية لا تزال تحت رحمة المؤسسات المتعددة الجنسيات ، ولا تزال ضحية للعبودية الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو ، تزودها بالمواد الزراعية الأولية وتمثل أسواقا لتصريف منتجاتها الباهظة الثمن .

وكما ذكرت آنفا فاننا نرحب بالقرارات المتخذة أثناء الدورة الاستثنائية السادسة التي عقدت في مطلع هذا العام ، والتي قد تكون نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، واننا نتطلع الى اتخاذ الأمم المتحدة والبلدان الأكثر تقدما خطوات مجدية وإيجابية لادخال تحسين اقتصادي ملموس وبناء لصالح البلدان النامية . كما نتطلع الى مزيد من المساعدة المباشرة تمكنا من ممارسة سيادتنا فعليا على مواردنا الطبيعية البرية والبحرية بحيث نستطيع في نهاية الأمر الحفاظ على السيادة السياسية لشعبنا وصيانتها .

ونحن نؤكد سياسة حكومتنا الرامية الى الاعتماد الذاتي والمساعدة الذاتية والاكتفاء الذاتي في مجال الاقتصاد ، بغية تحقيق أهدافنا وأغراضنا القومية . الا أن هذا لا يعني أننا لن نشجع رأس المال والخبرة الأجبيين . ففي واقع الأمر تتمتع جرينادا بجو مشجع جدا للاستثمار ، واننا نشجع بصورة خاصة الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الخاصة . وما نأمله هو توزيع أكثر انصافا للأرباح ، وبرنامج تدريب من شأنه أن يؤهل أبناءنا لشغل مناصب إدارية بصورة فعالة جنباً الى جنب مع الإداريين الأجانب .

اننا في جرينادا ، كأمة في منطقة البحر الكاريبي ، سنواصل دعماً لجميع مؤسساتنا الإقليمية في سياساتها الاقتصادية والضريبية ، وفي الوقت نفسه نطمح الى إقامة علاقات

مع المؤسسات النقدية الدولية بغية إيجاد الوسائل والسبل الواقعية المؤدية الى اقتصـاد تام سليم ومكتف ذاتيا من أجل بلادنا .

وفي عام ١٩٧٠ وما بعدها حققنا تقدما اقتصاديا كبيرا مع بلاد أمريكا اللاتينية المجاورة ومع اخوتنا الافارقة ومع بقية دول العالم ، وذلك في إطار المجهودات التي بذلت بدءاً من الدورة السادسة غير العادية .

ان خلق نظام اقتصادي جديد مسألة حيوية اذا كنا نأمل في عدم توسيع الهوة بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة .

انه لمن دواعي القلق في بلادنا أن اقتصاديات البلاد الصغيرة كبلدنا التي تعتبر صادراتها الزراعية ضحية للتغيرات الجوية ولأسعار السوق الدولية لانستطيع أن نتحكم فيها .

اننا وان كنا نرحب بمحاولات هذه المنظمة لتخفيف المشاكل الاقتصادية في البلاد النامية الا اننا نشعر باحتياج اكبر لتفهم شامل لمشاكلنا من قبل الدول المتقدمة العضوة في هذه المنظمة . ونأمل في مشاركة اكثر فعالية للخبرة التكنولوجية والخبرة عامة والاستراتيجية الاقتصادية من أجل مواجهة التضخم والفقر والاعتماد الاقتصادي .

وباعتبارنا جزيرة صغيرة فاننا نعي تمام الوعي ، أهمية الموارد الآتية من المحيطات والبحار والتي يمكن ان تطور اقتصادياتنا ، ومن الأهمية بمكان ألا تعاني بلد من صغر حجمها ، واحتراما للميثاق فعلى الأمم المتحدة أن تضمن العدالة الاقتصادية للجميع ، وان كنا نعترف بالمصالح المشروعة والعادلة للآخرين وحقوقهم في البحار ، حتى وان كانت بلادهم لا تقع على البحار ، فعلينا أن نواجه حقيقة واضحة هو أننا علينا أن نعتمد على المحيطات والبحار اعتمادا كبيرا لسد احتياجاتنا مع ما هو متوفر ومحدود من الحاصلات الزراعية ، وبالتالي فاننا نشجع ونرحب بالمؤتمر الذي سينعقد في كراكاس حول قانون البحار ونأمل في اقامة نظام عادل للمشاركة في الموارد التي تأتي من البحار وبلادي تنوى ان تشترك في الدورة القادمة في ١٩٧٥ ونأمل في اتفاق نهائي يضمن كافة المصالح ويحميها .

أما فيما يتعلق بنزع السلاح فحكوتي تأسف للميزانيات الكبيرة التي تستخدمها بعض القوى في التسلح والتسلح النووي ، اننا على ثقة من أن السلام واه ومهدد بهذه المحاولات المستمرة في الزيادة من التسلح ومن الأسلحة الفتاكة ، ان الميزانيات السنوية التي تنفقها بعض الدول على التسلح يمكنها ان تخدم الانسانية اذا ما استخدمت في تطوير التعاون الدولي . ان جرينادا تشعر بأن البحوث القيمة في الطاقة النووية يجب ان تستخدم من أجل أهداف سلمية وان موارد القوى الكبيرة يجب ان توجه الى انتاج الاغذية والمنتجات الزراعية من أجل رفع مستوى المعيشة لشعوب العام الثالث .

ان جرينادا من الدول المحبة للسلام والمحببة للحياة واننا نؤيد كافة المبادرات من أجل الحد من سباق التسلح ومن أجل حظر استخدام الأسلحة النووية والحد من الميزانيات العسكرية لبعض البلاد ومن أجل توجيه كافة هذه الموارد لمعاونة الدول النامية .

اننا نؤمن ايمانا عميقا بذلك ولن نحيد عن هذا الايمان .

اسمح لي في نهاية كلمتي أن أقول ان ظهور الدول النامية على صعيد الدول المستقلة تعتبر من القوى الفعالة في عالم اليوم وتؤثر تأثيرا كبيرا في العلاقات الدولية . ان جرينادا تتطلع الى الاسهام في مهمة تأمين سلام دائم وعدالة اقتصادية وتقديم اجتماعي لكافة الشعوب . وایمانا منا بمبادئ الميثاق نعاهدك على التعاون في تحقيق هذه الاهداف .

السيد مطيعه (اليمن الديمقراطية) السيد الرئيس ، يسعدني أن أهنيكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وانني لعلی ثقة من أن مقدرتكم الفائقة وحنككم المعهودة ستمكنكم من تسيير أعمال الجمعية العامة على أكمل وجه . ان انتخابكم رئيسا للدورة الحالية لا يعني تقدير العالم لكفاءتكم فحسب وانما تقديرأيضا للنضال البطولي للشعب الجزائري .

ان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي تربطها بجمهورية الجزائر أمتن علاقات الأخوة والصداقة النابعة من الانتماء القومي الواحد والتشابه في تجرّبي الكفاح المسلح في مرحلة ما قبل الاستقلال ، كن هذا يعزز من احترامنا وتقديرنا لكم واقتبالنا لتسلمكم مهام رئاسة الجمعية العامة كممثل لا فريقيا المناضلة .

وأهني بالتقدير سلفكم السيد ليوبولد بينيتس الذي رأس اجتماعات الدورة السابقة وكذا الدورة الخاصة السادسة بنجاح تام .

كما أعرب عن تقديرنا وتأييدنا للجهود المخلصة التي يبذلها السكرتير العام الدكتور كورت فولد هايم لتنشيط أعمال الأمم المتحدة وجعل دورها أكثر فعالية في حفظ السلام والأمن الدوليين .

السيد الرئيس ، ان الأهمية الخاصة التي تكتسبها الأمم المتحدة في عالم اليوم تتطلب من الدول الاعضاء تأكيدها باستمرار من خلال العمل الجماعي المشترك لرعاية هذه المنظمة الدولية وتقويتها واحترام وتنفيذ قراراتها لتمكن من ممارسة دورها بحيوية في تحقيق وصيانة الأمن والسلام العالمي .

ان القاء نظره فاحصة على التطورات الدولية الراهنة تؤكد أنه رغم أقول الاستعمار والسيطرة الأجنبية فلا زالت هناك مناطق من العالم تواجه المضايقات والتدخلات الأجنبية ولا زالت هناك شعوب لم تنل بعد حريتها في تحرير شئونها الخاصة وتقرير مصيرها بنفسها .
وانه لا مريب في السرور في نفوسنا ان نجد بيننا هذا العام أعضاء جدد في منظماتنا مما يشير الى ان الأمم المتحدة قد اقتربت فعلا من تمثيل كل دول العالم .
ان بلادى تحبر عن اغتباطها لانضمام غينيا-بيساو الى الأمم المتحدة ، ذلك البلد الذى خاض نضالا مريرا ضد الهيمنة والسيطرة الأجنبية وقد تم تضحيات جسيمة في سبيل نيل استقلاله وحريته . اننا نكن احتراما خاصا لهذا الشعب ونأمل ان ينقل وفد غينيا بيساو الى شعبه وحكومته الفتية تقديرنا واعتزازنا بنضاله وبطولاته ، وترحيبنا الحار به عضوا عاملا في الاسرة الدولية .

ويسعدنا ان نتقدم بالتهنئة الى جمهورية بنجلاديش التي تربطها ببلادنا علاقات صداقة متينة . كما نرحب بانضمام جرينادا الى هذه المنظمة الدولية .
السيد الرئيس / ان شعبنا الذى خاض نضالا مريرا ضد الاستعمار الاجنبي ، واستطاع عن طريق الكفاح المسلح الحصول على استقلاله الوطني ، قد واجه صعوبات كبيرة منذ الاستقلال . لقد حاولت القوى الرجعية الاقطاعية عرقلة الخطوات التقدمية التي أقد منا عليها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن بفضل وعي الشعب وتنظيمه السياسي - الجبهة القومية - ورفضه لكل أساليب الاستعمار الجديد والامبريالية وامراراه العنيد على صيانة استقلاله وحريته ، استطعنا السير الى الامام وأفضلنا كل هذه المخططات .

ان بلادى تولي اهتماما كبيرا للتنمية الاقتصادية ، فلقد خلف لنا الاستعمار اقتصادا ضعيفا يعتمد على الخدمات بصفة عامة . وبالرغم من ذلك فقد استطعنا منذ الاستقلال مواجهة تلك الاوضاع الاقتصادية المتخلفة ، وأقدمنا من أجل التحرر الاقتصادي على اتخاذ قرارات التأمين وأنشأنا القطاع العام .

كما أصدرنا قانون الاصلاح الزراعي الذي قام بتنفيذه الفلاحون الفقراء والمعدمون انفسهم أصحاب الحق الشرعي في املاك الاراضي الزراعية من خلال انتفاضاتهم تحت رعاية وتوجيه التنظيم السياسي الجبهة القومية ، وأنشئت التعاونيات الزراعية والسمكية ومزارع الدولة وعمم التعليم وأنشئت المدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية وحدثت تحولات عميقة في شتى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

واستطاع شعبنا القضاء على الكثير من مخلفات ومفاهيم الماضي وصدرت العديد من القوانين لتنظيم العلاقات الجديدة في المجتمع . وكانت الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية أول خطة اقتصادية في البلاد حيث استطعنا خلالها ارساء بعض الأسس الاقتصادية وتطوير الخدمات الاجتماعية . كما بدأنا في أبريل من هذا العام العمل بالخطة الخمسية الجديدة لتطوير الاقتصاد الوطني معتمدين على جهودنا الذاتية والمعونات المخلصة من الدول الشقيقة والمعسكر الاشتراكي .

السيد الرئيس على الرغم من امكانياتنا المتواضعة ومواردنا الشحيحة فقد استطعنا في خلال سبع سنوات منذ الاستقلال انجاز اضعاف ما قدمه الاستعمار لشعبنا خلال فترة الاحتلال التي دامت مائة وتسعة وعشرين عاما .

لقد حققنا تحررنا السياسي واننا نسعى لاستكمال تحررنا الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على مخلفات الماضي ورفع مستوى معيشة شعبنا ، واننا لعلنا ثقة تامة من وصول شعبنا للاهداف السامية التي رسمها لنفسه رغم المضايقات الخارجية ومخلفات الاستعمار .

اننا نعمل بجهود مخلصة ومشتركة مع اشقاينا في شمان اليمن لتحقيق طموحات الشعب اليمني في الوحدة والتقدم وفق اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس . وقد قطعت لجان الوحدة شوطا كبيرا يبعث في نفوسنا الاعتزاز والطمأنينة الى مستقبل الشعب اليمني .

السيد الرئيس ان قبول ادراج بند قضية فلسطين كبند مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة لهو اعتراف دولي بأهمية هذه القضية في احلال سلام دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط ، وان اقدام الجمعية العامة على هذه الخطوة يعد نقلة ايجابية في طريق الوقوف الحازم للمنظمة الدولية أمام مسؤولياتها التاريخية تجاه قضية الشعب الفلسطيني .

قضية فلسطين قضية سياسية بالدرجة الأولى ، وبرغم تناول الأمم المتحدة للجوانب الانسانية والاجتماعية لها فان الحل الحقيقي يكمن اساسا في حقوق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل ترابه الوطني .

فيلادى تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقد أقر ذلك مؤتمرات دولية هامة منها مؤتمر القمة العربي الأخير بالجزائر ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور ومؤتمر عدم الانحياز بالجزائر ومؤتمر القمة الافريقي الذي عقد مؤخرا بمقديشو . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي احدى حركات التحرير الوطنية التي ينبغي ان تعترف بها الاسرة الدولية وتدعمها دعما كاملا وفقا للمبادئ والاهداف السامية التي نرى عليها ميثاق الأمم المتحدة .

وانا كانت قضية فلسطين هي أساس لما يسمى بمشكلة الشرق الأوسط فان التوسع الاسرائيلي وسياسة العدوان المستمرة من قبل اسرائيل بدعم من الامبريالية والصهيونية العالمية، قد أنحرف أبعادا جديدة لمأساة السلام في منطقة الشرق الأوسط ، فاحتلال اسرائيل لجزء من الاراضي العربية في عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧ يمثل تهديدا صارخا للسلام في المنطقة، ويعرقل كافة الجهود المبذولة لهذا الغرض ، ومن ثم فاننا نؤيد مصر وسوريا المحتلة أراضيها تأييدا كاملا في تحرير أراضيها وحررها الاسرائيليين .

السيد الرئيس بدأت العلاقات الدولية اليوم تتسم الى حد بعيد بطابع الحوار او ما يسمى بالانفراج الدولي حيث يشهد عالم اليوم جهودا متواصلة للحد من احتمالات الحرب والقضاء على مخاطر المواجهة والصدام النووي والتخفيف من حدة التوتر واستبعاد مخاوف الدمار وتحقيق السلام العالمي . وكدولة نامية فان الأمن والسلام يمثلان بالنسبة لنا المناخ الطبيعي للتطور الاقتصادي والاجتماعي . ولكننا يجب أن لا نفصل هذا الحوار والانفراج عن مفهوم تحرير

الشعوب واحترام استقلالها الوطني ، فعندما تتعرض امتيازات القوى الامبريالية للخطر تصمد الى انتهاك الاستقلال والسيادة الوطنية مما يؤدي الى مضاعفة مناقش التوتري العالم ، كما أن تجار السلاح والشركات الكبرى التي تخدم مصالح الامبريالية لا تزال تمارس التآمر والتخريب الاقتصادي وتغذية الصراعات في البلدان النامية ، وتتآمر دوما لا سقاط الأنظمة الوطنية والتقدمية فيها ، فما تجربته شيلي الأ خير دليل على ذلك .

لقد ضربت رلوا الى حين الديمقراطية التي اختارها شعب شيلي اسلوبا لنظام الحكم، وانطلقت قوى الارهاب والفاشستيه هناك في ممارسة أساليب القمع ضد الشعب التشيلي المناهض والتنكيل بالوطنيين الشرفاء وزجهم في السجون .

كما أن انتهاك السيادة الاقليمية لقبري ومحاولة اسقاط نظام الرئيس الاسبق مكاربوس الذي يمثل وحدة الشعب القبرصي واستقلاله مسألة خطيرة تهدد الأمن والسلام في المنطقة ، واننا نعرب عن قلقنا البالغ للتدخلات الخارجية في شئون قبري ونطالب بالكف عن تلك التدخلات بشتى أنواعها وترك شعب قبري يقرر مصيره بنفسه .

كيف يمكن سيدى الرئيس قيام سلام دائم وعادل في الوقت الذي لا زالت فيه قوى الامبريالية العالمية والاستعمار الجديد وأدواتها ومؤسساتها المنتشرة في العالم تزاو اعطال التخريب وتستحدث كل يوم أساليب جديدة للسيطرة والتدخل في الشئون الداخلية للدول والشعوب ؟

ان تحقيق السلام العالمي المنشود لن يتأتى الا في ظل احترام السيادة الوطنية للدول والكف عن التدخل في الشئون الداخلية وترك الشعوب تقرر مصيرها بنفسها وتسلك الطريق الذي اختارته سبيلا لتطورها ونموها .

السيد الرئيس بما أننا دولة مطلة على المحيط الهندي فاننا نولي اهتماما بالغا للتطورات السياسية والعسكرية الجارية هناك . واننا اذ نعبر عن ارتياحنا لاعلان المحييل الهندي مملكة سلام ندرك ان السلام الحقيقي لن يتأتى الا من خلال ازالة القواعد العسكرية بشتى أنواعها من المحيط الهندي والبلدان المطلة عليه .

السيد الرئيس اذا كانت الحرب الامبريالية الشرسة ضد الشعب الفيتنامي قد هدأت

نسبياً فإن الاتفاقيات الموقعه والخامسة بتلك الحرب ما زالت تواجه المناورات والمؤامرات لسلب الشعب الفيتنامي ثمرة نضاله الطويل . ولقد أكدنا دوماً مساندتنا لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية وللحكومة الثورية المؤقتة الممثل الوحيد لشعب جنوب فيتنام ، ونطالب الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاء تدخلها في شؤون الفيتنام والكف عن دعمها ومساندتها للسلطة العميلة في سايجون .

كما نؤيد النضال المشروع لشعب كمبوديا ، ونؤيد شرعية الحكومة الملكية للاتحاد الوطني برئاسة الأمير نور دوم سيهانوك باعتبارها الممثل الوحيد لشعب كمبوديا . ونهيب بالرأى العام العالمي الوقوف الى جانب شعوب الهند الصينية الباسلة في مقاومتها لقوى العدوان والعمالة من أجل انعتاقها وتحررها السياسي والاقتصادى .

وان خلق الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار واعادة الوحدة الكورية بالطرق السلمية لا يمكن أن يتم بالانسحاب الكامل للقوات الأجنبية المتواجدة في جنوب كوريا تحت علم الأمم المتحدة ، اننا نعتقد جازمين بأن قوات الاحتلال هذه لن تساعد في تخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ أفضل من أجل وحدة كوريا ، وفي الوقت الذي نؤيد فيه جهود السلام والمفاوضات المباشرة بين الأطراف دون أي تدخل خارجي نعبر عن تأييدنا لموقف جمهورية كوريا الديمقراطية بعدم قبول كوريا مجردة في الأمم المتحدة .

كما أننا نقف بحزم الى جانب الشعوب في كفاحها العادل ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد وعلى وجه الخصوص الشعوب الافريقية المناضلة ونددين بشدة سياسة التمييز العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وروديسيا ضدها .

كما نعبر عن ارتياحنا البالغ للخطوات الجادة التي أقدمت عليها حكومة البرتغال الجديدة في التفاوض مع الشوار في موزامبيق وأنجولا لنيل استقلالهما واحتلال مآذيهما اللائق بين دول العالم .

السيد الرئيس ونحن بصدد الحديث عن حركات التحرير لا يسعنا الا أن نشير للنضال البطولي الذي يخوضه الشعب العماني الباسل من أجل تحرير بلاده من قوى المظالم والارتزاق واعادة الوجه الحقيقي لعمان في الاضطلاع بمهامها العربية والدولية ، اننا نؤيد بحزم الجبهة الشعبية لتحرير عمان في كفاحها الباسل ، كما ندين بشدة التدخلات فسي الشئون الداخلية لعمان والتواجد الاجنبي أيا كان مصدره ، ونهيب بقوى السلام في العالم الوقوف مع الشعب العماني البطل وعقه العادل في تقرير مصيره بنفسه .

السيد الرئيس في السنوات الطويلة الماضية برزت على المسرح العالمي قضايا ومشاكل اقتصادية اكتسبت أهمية خاصة في العام الماضي مع مواجهة ما سمي بأزمة الطاقة التي لم تكن الا نتيجة للسلبات والمشاكل التي تعاني منها اقتصاديات البلدان الرأسمالية وتصدّرها للبلدان النامية . وأظهرت الدورة الخاصة السادسة ضرورة العمل على انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد مبني على العدل والمساواة . واننا نؤكد اليوم بأن الانفراج السياسي الدولي لا يمكن ان يحقق السلام والا من الدوليين في عالم تتسع فيه الهوة الاقتصادية بين الدول

الصناعية والدول النامية ، وبمعزل عن تحقيق حياة أفضل للشعوب التي تعاني من الفقر والتخلف لكل أشكاله .

لقد عقد في هذه السنة مؤتمران عالميان تطرقا الى موضوعين مهمين وأساسيين في عطية التنمية وهما مؤتمر السكان الذي عقد في بوخارست ، والمؤتمر الثالث لقانون البحار الذي عقد في كاراكاس . ورغم أن المؤتمر الأخير لم يتوصل الى النتائج المتوخاة الا أنه قد أوضح وبشكل قاطع ضرورة انشاء نظام جديد في هذا المجال يعكس الظروف والتطورات الجديدة يدعم حق الدول النامية في السيادة التامة على مواردها الطبيعية ضد النهب والاستغلال كما يدعم حقها في الحفاظ على سلامة أراضيها وحماية استقلالها .

وان أملنا كبير في ان يتوصل مؤتمر الغذاء العالمي الذي سينعقد في روما قريبا الى اتخاذ القرارات التي يمكن أن تخفف على الأقل من حدة الازمة العالمية للغذاء .
وختاماً -سيدى الرئيس - نرجو لهذه الدورة انجاز مهامها على أكمل وجه وبما يخدم تحقيق الآمال العريضة لشعوب الارض في التقدم والسلام والرفاهية . وشكرا

السيد ولد مكناس (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) السيد الرئيس ، أوجه أولى كلمتي بالطلع الى سيادتكم لأتقدم بالتهناني الحارة لوفد موريتانيا ، فان الاختيار الذى وقع عليكم بجعلكم رئيسا لأعمالنا هذه ، لا يمكن أن يكون أفضل مما كان ، فان خصائصكم كرجل دولة ودبلوماسي موثوق وتجاربكم في مجال المشاكل الدولية تمتد بالنسبة لنا برهانا على النجاح في هذه الاعمال ، وان كان انتخابكم رئيسا لهذه الدورة اشارة بصفاتكم الشخصية الا أنه في نفس الوقت دليل على التقدير وعلى الثقة وعلى احترامنا للجزائر وأيضا تجاه مجلس الثورة والشعب الجزائرى وهو يعد في نفس الوقت تكريما لأفريقيا وهي دولة أنتم أفضل مثل لها أيها المديق العزيز .

واسمحوا لي أخيرا يا سيادة الرئيس أن أقول الى أى حد تشعر بلادى بتكريم دولة الجزائر فقد أنتجت وحدة الفكر السياسي والتاريخي والجغرافي والثقافة العربية على مرّ السنين بين بلدينا وشعبينا ، روابط الاخوة والتضامن وهي روابط أثراها الزمن وزاد من أواصرها وهي تسيطر اليوم على العلاقات اليومية بين بلدينا . ومن ثم يمكنكم يا سيادة الرئيس أن تتأكدوا من تعاوننا الكامل معكم في ممارسة مسؤولياتكم .

وفي الواقع ان هذه المسئوليات مسئوليات صعبة لانه يتعين عليكم أن ترأسوا أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التي ينبغي عليها أن تستخلص معنا ، الاحداث الدولية وأن تضع الخطوط الرئيسية للأعمال القصيرة والطويلة المدى الخاصة والمتعلقة بهذه المنظمة .

اننا حين ننظر اليوم الي الوضع الدولي لا يسعنا الا أن نرى علامات رائدة تدل على تغيرات عميقة في المجالين السياسي والاقتصادي . ففي المجال الاقتصادي نجد أن أزمة النقد الدولية والتدهور الدائم في شروط المبادلات التجارية والصعوبات المتعلقة بذلك تعد من المشاكل التي تراكمت خلال سنوات طويلة .

ان هذه المشاكل أدت بالمجتمع الدولي وبصفة خاصة بالدول النامية الى مواجهة تهديدات الانهيار الكامل ، فان عدم المساواة والظلم الذي ميز هذا النظام قد أثر على اقتصاديات الدول الضعيفة او الفقيرة ، وفي نهاية الأمر حدد رخاء الدول الغنية والدول الصناعية وفي الواقع ما من دولة - وهذا ما ندركه اليوم أكثر من وقت مضى - ما من دولة تستطيع في هذا العصر أن تعيش وأن تزدهر بمنأى عن الدول الاخرى فان مصيرها يرتبط الآن بمصير المجتمع الدولي . ففي المشاركة والتعاون والمعونه المتبادلة يمكننا أن نبني سوية عالما أفضل يخلو من البؤس والجهل والظلم الاجتماعي والاقتصادي ، اننا نعترف أن هذه هي مجرد أماني نتطلع اليها ولكننا نعتقد أن ادراك ضرورة التضامن والتشاور قد أصبح أمر مفروغ منه ندركه جميعا ، ان كل الوفود التي تحدثت في هذا المحفل وخلال الدورة السادسة الطارئة للجمعية العامة . والوثائق التي تمت الموافقة عليها في هذا المؤتمر قد أوضحت بطريقة خاصة هذه الضرورة وهذا التضامن الدولي العاجل ، وهل هناك داع لأن نذكر أن الدول النامية لم تطرح المشكلة بعبارات مواجهة أو صراع ولكنها أرادت أن يعترف بحق كل دولة بحقوقها وبالالتزامات التي يتعين عليها الوفاء بها . ان النظام الاجتماعي الاقتصادي الجديد الذي تمت الموافقة عليه موافقة تامة يشكل أمام بلادى مرحلة هامة يجب أن تكون محور موافقة كل الدول وبصفة خاصة الدول المتقدمة والدول الصناعية ، ويمكن للمجتمع الدولي بذلك فقط أن يتغلب على تناقضات النظام الحالي وان يقيم التعاون القائم على اساس المساواة الحقيقية وعلى أساس مصلحة الجميع .

أما في المجال السياسي فان قوى القمع والسيطرة أخذت ترى نهايتها وهي تقترب يوما بعد يوم .

ففي الشرق الأوسط ، نرى أن الصهيونية بالرغم من كل التأييد المتعدد الذي تتمتع به ، لا تستطيع أن تقاوم العزيمة التي لا تنزعزع والتي تبديها الشعوب العربية في مجال الدفاع عن حريتها وسيادتها ووحدة أراضيها . ان حرب اكتوبر التي كانت هزيمة لقوى العدوان الاسرائيلية قد أوضحت أمام العالم أجمع ، الذي أصابته الدهشة ، تصميم الدول العربية على أن تضمن أن يكون مصيرها في يدها . ان الرأي العام الدولي الذي كان يؤمن بالقوة اكثر من

إيمانه بالحق وبالمنطق قد وصل اليوم الى رؤية الموقف في الشرق الأوسط في وضعه الحقيقي . ان الدول المستقلة المتقدمة بسيادتها ، الاعضاء في الأمم المتحدة ، قد رأت على مر السنين أراضيها وهي تضمحل وسيادتها وهي تقل ووجودها وهو يتهدد ، أما اسرائيل وقد قوّاهـا عدم العقاب فهي تواصل في هذه المظلمة سياسة تقوم على القوة وعلى الهدم ولا تترك مدنيين أبرياء ولا قرى آمنه ويجب ان نذكر هنا الأعمال التي قامت بها في القنيطرة والتي دمرت خلالها هذه المدينة . اننا لا نستطيع الا أن نشعر بالسخط الشديد أمام مثل هذا العمل السادي الذي يعد احياءاً للساليب الهتلرية ، وهكذا نجد أن هؤلاء الذين كانوا بالألمس ضحايا الهتلرية قد غدوا اليوم من أشد المخلصين لهذه النظارية . ولكن أيا كانت صفاقة اسرائيل الا أنها لا تستطيع أن تؤثر على عزيمة وتحميم الشعوب العربية .

ان الشعب الفلسطيني الذي طرد من دياره وأجبر على التشرّد منذ عام ١٩٤٧ وحرّم من حقوقه الأساسية قد أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى أشدّ تميمياً على نضاله البطولي من أجل استعادة وطنه القومي ، وأصبح من المتفق عليه من الآن فصاعداً ، أن حل مشكلة الشرق الاوسط تمر حتماً بتسوية المشكلة الفلسطينية وفي هذا الصدد فاننا نجد أن ادراج هذا الموضوع في جدول أعمال هذه الدورة يجب أن يسمح لمنظمة الأمم المتحدة بتعبير عن هذا الشعور العام .

فمن الجلي أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تتحدث أمام هذه الجمعية العامة وأن تشترك بطريقة فعلية في المناقشات التي تتعلق بها والتي تتعلق بمستقبلها ، انني أود أن أؤكد هنا تضامنا الكامل الفعلي لشعب مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين . أما في آسيا فاننا نصرف كل التضحيات وكل الآلام التي فرضت على شعب كمبوديا وفرضتها عليه القوى الاجنبية التي تؤيد مادياً وعسكرياً نظم الحكم القائمة الآن في ينوم - بن ، ولكن بالرغم من المساعدات الكثيرة التي تقدم لحكومة لون نول غير الشعبية فان ميزان القوى في ميدان الحرب يكتفي حتى تصرف منظماتنا مدى رغبة الشعب الكمبودي الذي يعرب عنهم ومن ثم فانه يتحسين على هذه الجمعية أن تعيد حكومة كمبوديا الثورية الاتحادية والوطنية برئاسة الامير نورودوم سيهانوك الى مركزها الشرعي فهي الممثل الوحيد الشرعي لشعب كمبوديا .

أما شعب جنوب فيتنام تحت رئاسة جبهة التحرير الوطنية وحكومته الوطنية المؤقتة فانه قد قدم البرهان على مدى تضحيته وعلى تصميمه على مواجهة كل المصعوبات التي تقف في طريق استقلاله وحرية . ان هذا الشعب لن يستريح طالما ظلت القوى الأجنبية في جنوب فيتنام وطالما لم تحترم السلطات في سايجون اتفاقيات باريس بهذا الفيء .

وفي كوريا نجد أن انسحاب قوات الأجنبية المربطة في جنوب كوريا والقضاء على استخدام علم الأمم المتحدة سيتمكن شعب كوريا من ممارسة حقه في تقرير مصيره وفي تقرير مستقبله بحرية . ان على منظمة الأمم المتحدة التي تقع عليها مسؤولية كبيرة في تقسيم أراضي كوريا بطريقة صناعية وتقسيم شعب كوريا يتعين عليها الآن أن تسهل توحيد هذه البلاد بطريقة سلمية ومستقلة .

أما فيما يتعلق بمشكلة قبرص فان وفدنا قد أعرب في مجلس الأمن عن وجهة نظره في العديد من المناسبات وأعرب عن وجهة نظر حكومة وشعب موريتانيا حول هذه المشكلة . ان موقفنا تجاه هذه المشكلة المؤسفة والمؤلمة تقوم على أساس ارتباطنا بثلاثة مبادئ أساسية وهي وحدة الأراضي والاستقلال وسيادة قبرص .

ان تصفية الاستعمار في افريقيا قد ظهرت خلال الآونة الأخيرة بضغط من حركة التحرر الوطنية والقوى المؤيدة للسلام ان التضحيات التي قدمتها حركات التحرر الافريقية ونضالها البلولي من أجل الحرية وكرامة شعوبها كانت كما نعترف جميعا العنصر الاساسي في هذا التخير الذي طرأ . وانني لا أستطيع الا أن لا أشير الى أثر الأمم المتحدة والدول المحبة للسلام والعدل ، التي قدمت دائما تأييدها وتضامنها مع منظمة الوحدة الافريقية ومع المناضلين الافريقيين من أجل الحرية . وأود أيضا أن أتحدث هنا عن تصفية الاستعمار أن أشيد بحكومة وشعب البرتغال لهذه الواقعية التي أعربوا عنها ولأنهم أدركوا ضرورة تصفية الاستعمار وهي ضرورة سبق الاشارة اليها أكثر من مرة أمام هذا المحفل .

ان ترابا لكل هذه العناصر يسمح لنا اليوم بأن نحبي انضمام جمهورية غينيا - بيساو الى منظمة الأمم المتحدة ، هذه الجمهورية التي بعد ٢٠ عاما من تقديم التضحيات أصبحت الآن تتمتع بالكرامة والحرية ، ان هذا القرار كانت بلادى دائما تؤيده بكل قواها وأيدته من فوق هذا المكان ، اننا نعتبره قرارا عادلا طالما يتمشى مع حق الشعب في تقرير مصيره وفي تشكيل مستقبله بيده . فالتسمحووا لي بأن أتوجه بتهانئي وتهاني بلادى لوفد غينيا-بيساو الذى يعد حضوره اليوم في هذه القاعة بالنسبة لنا - نحن الأفارقة - رمزا لعدالة قضيتنا وتشجيعا لنا على مواصلة عطينا . اننا نأمل أن نتمكن قريبا من أن نتوجه بنفس هذه العبارات للممثلين الحقيقيين لشعوب موزامبيق وأنجولا والأراضي الأخرى التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار ، انني أقول ، الأراضي الأخرى ، لأن هناك أراضي أخرى لا تزال مستعمرة . ان ارادة الشعوب لا يمكن قهرها ولا شك ان تحرير المستعمرات البرتغالية قد اتخذ المكانة الأولى في الاحداث وسيطر على أحداث تصفية الاستعمار . ان الموقف الاستعماري البالي الذى لا يزال يسود في جنوب أفريقيا وفي مناطق أخرى من القارة لا يستطيع أن يقاوم رغبة الشعوب وتصميمها على أن تمسك بيدها سير الاحداث .

ان المثال الذى قدمته البرتغال يجب أن يكون مثالا تحتذى به الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا وفي زمبابوى حتى لا تتمسك بالقيم البالية الاجرامية وحتى تحاول بينما لا يزال الوقت سانحا أن تدخل بكرامة وبشرف في عائلة البشر .

أتمن الآن الى منطقة أخرى مستعمرة في أفريقيا ، وأعني بها منطقة الصحراء التي تستعمرها اسبانيا . يعرف الجميع موقف جمهورية مورتانيا الاسلامية من هذه المشكلة وهو موقف منطقي ويتميز بالاخلاص وبالصرامة ، في الواقع أن موقفنا تجاه هذا الجزء من الوطن يستمد قوته من التاريخ ومن الجغرافيا ومن السكان أنفسهم . فمن الناحية التاريخية نجد أن مورتانيا - أو ما كان يطلق عليه اسم بلاد شنجت - كانت دائما خلال الأربعة عشر قرنا الماضية مجموعة صحراوية تمتد من الحدود الجنوبية للمغرب الى نهر السنغال ومن الانقلي الى تلميسي .

أما المغرب أو ما كان يطلق عليه اسم المغرب الأقصى فقد كان كثيرا ما يطلق عليه اسم "جزيرة المغرب" وهذه العبارة تعني أن الأراضي المغربية تقع بين البحر المتوسط - في الشمال والمحيط الأطلسي في الغرب والصحراء في الجنوب . وهذه الحدود الأخيرة - وأود

هنا أن أوضحها - كانت أشد صعوبة من ناحية العبور ، من الحدود البحرية ويرجع هذا الى طبيعة الأراضي والى رغبة سكان هذه المنطقة في ألا يتقبلوا أى نيل مساس بحريتهم فهم قد عطاوا دائما على ألا يتركوا الا التيارات المؤيدة لهم تمر من هذه المنطقة .

ان العلاقات الأخوية التي تعود بالنفع على الجانبين والتي أقيمت على مر السنين بين هاتين المجموعتين لا يمكن لنا نحن الموريتانيين أن ننكرها .

وبدل التاريخ على أن هناك حزازات عديدة قد وقعت بين هذين الشعبين ولكن هناك تاريخ طويل لهذه المنطقة الصحراوية فمنذ بداية التاريخ وحتى بداية هذا العصر لم تحكم هذه المنطقة عن طريق أى أجنبي بل أن الأمراء الحقيقيين الذين ولدوا في هذه المنطقة هم الذين كانوا يحكمونها ، ولكن نجد أن نفس هذه المنطقة كانت تحكم منطقة الصحراء ومنطقة المغرب وحاولت أن توحيدها وقد حدث هذا في القرن الحادى عشر والثاني عشر وقد تمّ هذا التوحيد عن طريق المرويين الذين قدموا من الوسط ومن غرب موريتانيا ولاول وآخر مرة في تاريخ موريتانيا تمّ توحيد موريتانيا والمغرب تحت نفس الامبراطورية وفي بداية هذا القرن بدأت محاولة مماثلة قام بها الهبة ولد الشيخ ملايين أو سلطان الازرة وهو من عائلة نبيلة تقع في جنوب غرب موريتانيا ولكن فشلت هذه المحاولة ويرجع هذا الفشل الى تدخل القوات الفرنسية الاجنبية .

وفيما بين هذين التاريخين ، القرن الحادى عشر وبداية القرن العشرين ، بذلت محاولات في اتجاه الشطآن والجنوب فشلت جميعها ، ونظمت بعض الحملات التي وصلت حتى مسوس في منطقة أغادير . وكانت هناك حملة قادها السلطان مولاى الحسن عام ١٨٨٦ فسي منطقة واد ناعون في منطقة جولييين .

في نفس هذا العام سنة ١٨٨٦ حاولت اسبانيا أن تقيم في الصحراء وذلك بعد أن أبرمت اتفاقيات مع بعض الرؤساء الموريتانيين وخاصة مع أمير موريتانيا أحمد ولد محمد ولد عايدة واستتبت في هذه المنطقة بالذات . وهذا يدل على أنه ابان التغلغل الاسباني كانت هناك سلطة تقليدية في الصحراء مثلها مثل كل أنحاء أفريقيا . واننا لا نستطيع بالطبع أن ننزع حقوقنا على أساس وجود مثل هذه السلطة فحسب ولكن الروابط التي كانت تقيمها هذه السلطة

مع موريتانيا المستقلة واضحة تماما . وان الموقعين على هذه المعاهدة هم أحد الأمراء الموريتانيين عن امارة آتار في وسط شمال موريتانيا الحالية بعد التوقيع على هذه المعاهدة بين الأمير أحمد ولد محمد ولد عايدة وبين اسبانيا ، بدأت فرنسا تغلغلها في جنوب موريتانيا وشرق موريتانيا وذلك بالاتفاق مع بعض أمراء موريتانيا ، ان وجود مثل هذه الواقعية الموريتانية وهذه الشخصية الموريتانية المستقلة قد عرفت خلال معاهدة دولية قديمة وفي وثائق رسمية حديثة والدليل على ذلك ان معاهدة السلام المبرمة بين المغرب واسبانيا في ٢٨ مايو ١٧٦٧ اعلان عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله وشارل الثالث وخاصة البند الثامن عشر يقتضي بالاتي :

"يمنع جلالة الامبراطور من التعليق على المنشأة التي يريد جلالتة الكاثوليكية انشاءها في جنوب بحيرة نموم لأنه لا يستطيع أن يكون مسئولا عن الحوادث وعن المأسى التي قد تنجم ، لان سيادته لا تمتد حتى هذه النقطة ، وان القبائل المتجولة والمتوحشة التي تسكن هذه البلاد كانت دائما تسبب خسائر لجزر كناري وكانت دائما تستعبد هذه الجزر " .

ان وادي نموم موجود في شمال منطقة طرفايا التي تخلت عنها اسبانيا للمغرب عام ١٩٥٨ . ولذلك نجد ان السلطان محمد لم يتردد في منح حق الصيد للأسبان ابتداء من سانتا كروز أي في المياه الإقليمية المغربية التي يعتقد أنها ملك للمغرب . وهناك أيضا دلائل أخرى رسمية لا يمكن انكارها ترجع الى عام ١٩٦٠ وتؤكد الطابع الموريتاني لهذه المناطق .

ان التاريخ الذي ذكرته هنا بدون أي ضغائن أو أي موارف وكذلك الوثائق الرسمية التي أصدرتها الحكومة المغربية تتجمع جميعا لتؤكد أن الحدود الجنوبية للمغرب هي شاطيء وهي الحد بين عالمين كما كتب المؤرخ روبرت مونتاني تعتبر خط الفصل بين نظامين اجتماعيين منفصلين وسياسيين " .

في المجال التاريخي نجد ان موريتانيا "بقائلها المتجولة والمتوحشة" كما أطلق عليها، كان عليها أن تغلغل ، المنطقة المجهولة حتى بدأت الحملة "الفرنسية الاسبانية" .

في المجال الجغرافي نجد أن الحدود الحالية للصحراء التي يطلق عليها الصحراء الإسبانية قد حددتها الاتفاقية الفرنسية الاسبانية في ٢٢ حزيران / يونيه ١٩٠٠ و ٣٠ أكتوبر / تشرين الاول ١٩٠٤ و ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢ . وإذا كان للصحراء حدود مشتركة مع المغرب أو مع الجزائر تمتد على مسافة ٤٤٠ كيلومتر إلا أنها تمتد بالفعل على مسافة ٢٨٠٠٠ كيلومتر مربع داخل موريتانيا وعلى حدود إدارية تصل إلى ١٦٠٠ كيلومتر . إن الصحراء الإسبانية تمتد في الواقع حتى خط طول ١٧ غربا وحتى خط عرض شمال ٢٧ وهذا يدل على أنه ليس هناك داعي لأن نشير إلى الطابع المصطنع للصحراء التي تفصل المناطق التي ثبتت وحدتها من ناحية الجنس أو من ناحية اللغة أو من ناحية الجغرافيا واني أود هنا أن أذكر كما قال السيد وزير خارجية موريتانيا عام ١٩٦٣ أمام اللجنة الخاصة أن الصحراء التي يطلق عليها اسم الصحراء الإسبانية تسكنها قبائل موريتانية تشبه تماما القبائل التي تعيش في شمال غرب موريتانيا المستقلة . إن كل شيء يربط هؤلاء الرجال ، اللغة الحسانية ، والثقافة ، والجنس ، والعادات ، والتقاليد بل حتى الأنشطة اليومية والطرق البدوية التي تسلكها هذه القبائل فهي تدل كل ذلك على الطابع الوحي لهذه الحدود الصناعية التي تفصل بينهم ، بل إن قبائل ولد دليم ورجبات وولد تيدرارين وغيرها تدل على تغلغل هذه القبائل بعضها البعض وتربطها ووحدتها .

وبالتالي فمن الواضح يا سيدي الرئيس أن التاريخ والجغرافيا والسكان أنفسهم قد جعلوا من هذه المنطقة ، أو موريتانيا الإسبانية كما كان يطلق عليها جزء متكامل وموحد من جمهورية موريتانيا الإسلامية . إن موقف بلادي من هذه المشكلة تنبع أيضا من كل هذه المعطيات الأساسية . وهكذا نرى أنه في عام ١٩٥٧ وخاصة في أول تموز / يولييه عام ١٩٥٧ حينما بدأنا نتحرر قليلا من الوصاية الاستعمارية وقبيل استقلالنا بثلاثة سنوات قال رئيس دولة موريتانيا ، وكان في ذلك الوقت نائب رئيس مجلس الوزراء قال " لم تعد موريتانيا - هذه الصحراء الشاسعة التي لم تكن نستطيع عبورها في الماضي والتي تعتبر فاصلا بين البحر المتوسط وبين جنوب أفريقيا - تقف في سبيل انتقال الأفكار وانتقال الرجال انني لا أستطيع إلا أن أذكر هنا الروابط الكثيرة التي تربط بيننا ، أننا نحمل نفس الاسماء ونحدث نفس اللغة ونمارس نفس التقاليد العريقة ونجعل نفس الزعماء الدينيين ، ومواشيئنا نرعى في نفس المراعي وترتوي من نفس الآبار . انني أدعو

أشقائنا في الصحراء الاسبانية أن يتذكروا موريتانيا الاقتصادية الكبرى وموريتانيا الروحية الكبرى".
ان هذه السياسة كانت دائما محور حديث موريتانيا أمام كل الهيئات الدولية والافريقية
وقد تحدث عنها رئيس دولة موريتانيا ووزير خارجيتها وكل مثليها في منظمة الأمم المتحدة ، ومن
ثم فليس هناك أي داع لان أذكر مرة أخرى موقف موريتانيا الذي ورد في الوثائق الرسمية الموجودة
أمام هذه المنظمة ، انني لا أريد أن أستحوذ على وقت المنظمة ولكني أود أن أذكر من أجل
الحقيقة التاريخية أن بلادي قد وافقت منذ الثالث عشر من كانون الأول / ديسمبر سنة ١٩٦٢ هنا
في منظمة الأمم المتحدة على مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة لشعب الصحراء . اننا نعرف بكل
تأكيد أن أشقائنا في الصحراء اذا كان يتعين عليهم أن يختاروا المضي مع احدى الدول فانهم
سوف يختارون موريتانيا ولكن ، وبغض النظر عن هذا التأكد ، فهناك أيضا انضمامنا لتأييد حقوق
الشعب في تقرير مصيره وذلك طبقا لما ورد في الميثاق وفي تصريح ١٥١٤ الصادر عن الجمعية
العامة بشأن منح الشعوب حق تقرير مصيرها . بل ان الأمم المتحدة نفسها بناء على قرار اتخذه
رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٦ قد منحت الصحراء حقها في تقرير مصيرها .
وقد تأكد هذا الحق بعد ذلك من خلال كل القرارات التي اتخذتها منظمة دول عدم الانحياز
أو منظمة الوحدة الافريقية أو منظمة الأمم المتحدة . وكدليل على ذلك سوف أذكر هنا القرارات
التي اتخذتها مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز في ٩ أيلول / سبتمبر سنة ١٩٦٣ والقرار الذي
اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٣ ، والقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة
منظمة الوحدة الافريقية في هذا الصدد في ١١ حزيران / يونيو عام ١٩٧٤ وهل هناك داع لأذكر
أن كل هذه القرارات قد قدمت من خلال بلادي وأيدتها بلادي وكل الذين يهتمون بهذه المشكلة .
وخاصة المغرب .

بالإضافة الى هذا الموضوع الذي يطرح في المجال الدولي فان بلادي قد حاولت بشتى
الوسائل المحافظة على الصداقة التي تربط بين شعوب وحكومات هذه المنطقة .
وهكذا نجد أنه حين طرأ تخيرا على هذه المنطقة عام ١٩٦٩ وازدادت أواصر العلاقات
بين المغرب وموريتانيا فان بلادي ، وان لم يكن قد تخلى عن موقفه الاساسي ، لم يتردد في أن
ينزع مشكلة الصحراء التي يطلق عليها الصحراء الاسبانية في اطار المشاورات وقد اقترح على

حكومات الدول الشقيقة أن توحد جهودها حتى يمكن تصفية هذه المشكلة بالطريقة التي اقترعتها منظمة الأمم المتحدة . اننا كنا نعمل قبل كل شيء على المحافظة على السلام وعلى الاستقرار في هذه المنطقة ، وكنا نود أيضا أن نرى المجموعات الافريقية والعربية متكاملة وموحدّة حتى تواجه حدة المشاكل المتعلقة بتصفية الاستعمار في أفريقيا وفي الشرق الاوسط .

ان بلادى التي تحركها نفس هذه الرغبة لا تستلعي الا أن تستجيب للنداء الذى وجهه اليها أسس باسم الحكومة المغربية زميلي وشقيقي الدكتور احمد العراقي وزير خارجية مطكة المغرب واننا نستجيب لهذا النداء خاصة وأن الحكومة المغربية قد اعترفت بحقوقنا في هذه المنطقة الصحراوية ، واننا نفعل ذلك أيضا لاننا متأكدون أنه بغض النظر عن الخلافات المؤقتة التي نراها الاستعمار فان الشعبين الموريتاني والمغربي يدركان تماما مسؤولياتهما في مواجهة الاستعمار الذى لا يزال يسيطر على مناطق ريو د أورو وسكيت الحمراء .

ان موريتانيا التي تدرك الاهداف الشرعية التي تدفع حكومة المغرب الى انتهاج هذا السبيل تعلن أن المشكلة الوحيدة التي تهتمها في الوقت الحالي هي تحرير هذه الاراضي الذى سوف يزيد من أواصر التفاهم والتعاون بين شعبينا .

اننا نمتلك وثائق تاريخية وقانونية ولغوية وانسانية كافية تبرهن على ان هذه الاراضي لم تكن أراضي بلا صاحب ، ولذلك فان حكومة موريتانيا توافق على اللجوء الى محكمة العدل الدولية التي سوف توضح للجمعية العامة اساس موقفنا وسوف تسمح لنا بتطبيق القرارات التي يتم التمسيم عليها . ان هذا الموقف الذى ينبع عن اهتمام شعبينا وتضامنهما تجد تحليلا لها فـي ضرورة المحافظة على التنسيق ووحدة صفوف الدول العربية والافريقية في مواجهة المشاكل العديدة التي تلوح علينا وهو يقوم أيضا على اساس ارتباط بلادى بتصفية الخلافات بالطرق السلمية خاصة حين تكون هذه الخلافات — بين شعبين وبلدين ينتميان الى نفس الحضارة — تهدد التفاهم والتعاون بينهما .

ان اسبانيا بصفتها دولة مستعمرة عليها في كل حال من الاحوال أن تضع حدا سريعا لوجودها في الصحراء . ان التاريخ ومنظمة الأمم المتحدة والضمير الدولي يطالبان بذلك بل ان اسبانيا قد وافقت على ذلك . ولهذا يتعين على محكمة العدل الدولية في نفس الوقت أن تحدد الروابط التي تربط بين الصحراء وموريتانيا والمغرب .

وأيا كان رأى محكمة العدل الدولية في هذا الصدد فإن حق تقرير المصير بالنسبة لشعب الصحراء لا يمكن أن تقف في سبيله أى عقبات ، ان هذا الشعب حتى ولو كان قبائل جوالاً متوحشة ، يجب أن يختار طريقه بكل حرية ، وان بلادى تلتزم أمامكم هنا أن تحترم حرية الرأى الذى يعرب عنه هؤلاء السكان وهذا يؤدى بنا الى الحديث عن الاستفتاء الذى يقرر مصير ومستقبل شعب الصحراء ، ان هذا الاستفتاء لا يمكن الا أن ينظم ويتم على أساس الحرية والديموقراطية وعدم الانحياز ، وعلى السلطات الادارية أن تحترم الاجراءات التى وضعتها منظمة الأمم المتحدة ونادت بها ، وعلى هذه المنظمة أن ترسل بعثة خاصة تابعة لها لتوصي الأمم المتحدة بعدم ذلك بالاجراءات التى يتعين عليها أن تتخذها من أجل ترتيب هذا الاستفتاء .

اننا ندرك من ناحيتنا أن هذه الاجراءات سوف تتعلق ليس بالاعداد لهذا الاستفتاء والاشراف عليه فحسب ولكن عليها أيضا أن تعمل على وضع الطرق المحددة التى يمكن للصحراويين الحقيقيين سواء كانوا داخل أو خارج هذه الأراضى أن يشتركوا فيها فى الاستفتاء .

سيدى الرئيس، لقد لاحظنا برضاء بالغ الالتزام الذى قدمته السلطات الادارية فى تطبيق القرار ٣١٦٢ الصادر فى ١٤ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٧٣ ، ولكننا لانستطيع الا أن نندد بالبطء وبعدم الوضوح الذى تنتهجه السلطات الأسبانية فهذا أمر نشعر به بطريقة واضحة ففى هذه الأيام من خلال بعض التصريحات التى تدلى بها الشخصيات الصحراوية ، فاذا تأكد ذلك فاننا لن نستطيع أن نشعر بالتفاؤل بعد الآن .

اننا واثقون أن أسبانيا التى اتخذت موقفا ايجابيا فى مجال تصفية الاستعمار سوف تتمكن من تلافي كل مايمكن أن يؤثر على هذه العلاقات القديمة أو الحالية التى تربطها بموريتانيا ومع دول أخرى فى هذه المنطقة .

اننى أنهي هذه الكلمة وأود أن أقول مرة أخرى ، كم أنا سعيد لأن أتحدث وأنتم رئيساً لهذه الجلسة وأود أيضا أن أعرب عن اعترافنا بجميل الرئيس الذى سبق ، السفير بنيتيس للطريقة البارعة التى أدار بها أعمال الدورة الثامنة والعشرين وأعمال الدورة الطارئة السادسة . وأود هنا أن أهنى جمهورية بنجلاديش وجرباندا لانضمامهما الى هذه الجمعية ، أما بالنسبة للسيد السكرتير العام فاننى أود أن أؤكد له أننا نتتبع بتعاطف شديد جهودته التى يبذلها حتى

تتحول منظمة الأمم المتحدة الى أداة فعلية للسلام والتفاهم والوفاق بين الشعوب . اننا نؤكد له مرة أخرى ثقتنا به ونؤكد له تأييدنا له في كل جهوده . واننا نأمل في أن تعمل كل دولة من الدول الأعضاء على احترام مبادئ الميثاق وعلى أن تطبق القرارات التي تتخذها هذه المنظمة .

السيد كاي سيدو (كولومبيا) (الكلمة بالأسبانية) أود في بداية كلمتي أن أهنئكم سيادة الرئيس لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها ، هذه ونحن متأكدون من كفاءتكم في إدارة أعمال هذه الدورة وأود أيضا أن أرحب بالدول الثلاث التي خرجت ظروفها الاستعمارية وأصبحت تتمتع بالسيادة والاستقلال وهي جرينادا وغينيا-بيساو وبنجلاديش ، وهذا يسرنا سرورا جزيلا ونحن نقدم لهم التهنئة . كما أننا نشعر بالألم للكارثة التي أصابت هندوراس وأن علينا أن نتضامن مع هذه الأمة الصغرى في محنتها .

في تاريخ هذه الجمعية حدث بين الدورتين السابقة والحالية أحداث كثيرة أثرت في علاقات الشعوب وفي العلاقات بين الدول . كان هناك جو من الوفاق وجو من التوتر في نفس الوقت بين الدول النامية والدول الصناعية ، فالدول النامية تحاول أن تقلل من الهوة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة ، وان الاقتراح الجزائري الخاص بعقد دورة خاصة تخصص لدراسة مشكلات المواد الأولية ، وأعني بذلك الدورة السادسة الخاصة ، كان اطارا لاحتواء هذا التوتر ودراسة مشكلة الطاقة ووضع الدول المصدرة للبترول* . وأن اطار هذه الاجراءات التي تمس جميع دول العالم وأن أسس الانتاج الصناعي قد تغير وكثير من السلع قد سجلت ارتفاعا حتميا وأن هذه الأزمات كلها لم تكن هي وحدها السبب في الأزمة النقدية التي يعاني منها العالم .

* تولى السيد أرجيلو (نيكاراغوا) نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

ولكن هناك أزمات أخرى ، منها الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية وأن هذه الإجراءات التي اتخذت بصدد البترول قد اتخذت بطريقة متأخرة بعض الشيء ، ان الدورة السادسة الخاصة خرج عنها بيان يمكن أن نسميه ميثاق العمل أو برنامج العمل وقد وافق الجميع تقريبا على هذا البرنامج ورأينا التضامن الدولي يخرج الى حيز الوجود ، وتبين أن الدول الفقيرة والغنية يمكن أن تتضامن بروح من العدالة والشجاعة لكفالة حياة أكثر عدلا خاصة وأن هناك نواح أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا هدف هام لا ينبغي أن نفصله عن الأهداف الأخرى .

ومن بين الأعمال الطيبة التي خرجت عن هذه الدورة السادسة الخاصة فان الدول النامية ودول العالم الثالث قد بينت أهدافها بوضوح وأن هذه الدورة فتحت الحوار من أجل المستقبل والمساواة في السيادة بين الدول . وأن أصوات الضعاف والأقوياء قد استمع اليها على قدم المساواة . وفي السنوات القادمة فان الأمم المتحدة سوف تهتم بالنواحي الاقتصادية وعليها أن تبحث عن طريق ملائم حتى يعيش ثلثي العالم تقريبا في حالة مرضية بعيدا عن الجوع والبطش ومن الواضح أن هذا الاجتماع التاريخي الذي عقده في هذه القاعة في شهر نيسان / أبريل لم يؤد الى نتائج سحرية ولكنه حدد الأهداف طويلة الأجل . وأن هذا المؤتمر ينبئ عن نتائج طيبة لاسيما وأن هناك عدم استقرار نقدي واقتصادي ومحاصيل رديئة واحتياطي غذائي غير كاف وتضخم سريع في معظم أنحاء العالم وأن كثيرا من الاقتصاديات الصناعية كانت مزدخرة منذ عدة شهور ولكنها تعاني من ضعف في الوقت الحالي بل وتجد نفسها على شفاى الافلاس . ان حالة أغلبية الدول النامية أصبحت سيئة وخاصة في مجال الشراء من الدول المتقدمة . ولذلك يجب مقارنة أسعار المواد الأولية بالتجهيزات التي تستورد من الدول المتقدمة . ان الدول النامية أيضا تفرغ أسعارها مرتفعة للمواد الأولية وفي هذه الظروف فان شعوبا عديدة تشعر أنها حرمت من وسائل التنمية الخاصة بها ، خاصة حينما تستورد العناصر الأساسية لبقائها على قيد الحياة ان هذه التقلبات في أسعار المواد الأولية تجعل الشعوب حيرى بين الحرب والسلام خاصة في مجال التجاره . .

ان الدول النامية تحاول أن تستخدم مواردها الطبيعية من أجل مصلحتها بغض النظر عن

مصالح الشعوب الأخرى ، ان الاستقرار السياسي للعالم معرض للخطر وهو مهدد بتصاعد متزايد فان جزءا كبيرا من العالم أصبح يشعر بالتهديد الاقتصادي بصفة خاصة وأن الشعوب الفقيرة لا يجب أن تعيش في خيال كبير لأن هناك من الكوارث ما يولد كوارث أخرى .

وان الوقت ملائم لكي نختبر طاقة الأمم المتحدة ، ان الاتفاقات الثنائية لا تستطيع أن تحل الأزمة الشاملة التي تتطلب ضمانات عادلة . واننا نعيش الآن في عالم يتطلب التضامن والتكافل لمواجهة الأخطار وأن جميع الدول تبذل جهدا لايجاد اقتصاد سليم وهناك ضرورة لتقييم امكانية الشعوب حتى تستطيع أن تضحى من أجل رخاء الجميع ، ولكن هناك حدود لانجاز المعجزة المطلوبة فهناك الجهود الوطنية ، ولكن هناك أيضا هذه المعركة الكبرى التي ينبغي أن نشنها ضد الجوع فعلى الانسان أن يجد شكلا من أشكال التنظيم الرشيد وذلك في إطار الأمم المتحدة وهذا يتلائم مع ناحية من التفكير تتجاوز العقليات والايدولوجيات السائدة حاليا وعلينا أن نستخدم الحكمة والروح الجماعية بغية استتباب الأمن والقيام بالأعمال التي هي في صالح جميع الشعوب ، ولا يجب اتخاذ أى موقف سلبي ضد استخدام العقل والحكمة .

ان الاحداث لا تمر بالأمم المتحدة دون أن تؤثر فيها وأن الدورة الاستثنائية تعتبر مثالا طيبا لتطوير اقتصاد العالم وهذا يبرز المادة الأولى من الميثاق التي تتحدث عن احترام حقوق الانسان ، ان هذه المادة مستوحاه من فترة مابعد الحرب وان على الدول الآن أن تأقلم نفسها مع الأجواء الجديدة لقد اقترحت كولومبيا في الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة هذا التعديل الذى يجب أن يكون متأقلا مع الظروف الحالية ، وأن وزير خارجيتنا قد أكد أن علينا أن نعدل من الميثاق الذى وضع في سان فرانسيسكو بغية ايجاد هيكل ملائم للأمم المتحدة . ان أحدا لا يجهل الحدود المصطنعة القائمة بين الدول ، وأن الطابع الغامض لهذه المادة الأولى من الميثاق يجعلنا في حاجة الى تعديلها . ان علينا أن نعطي مفهوما جديدا لميثاق الأمم المتحدة طبقا للظروف الجديدة التي أصبحت تسود العالم .

ان بعض التعبيرات الخاصة ، مثل أعماق البحار والفضاء الخارجي وفوائدهما أصبحت تلح في أن يفرد لهما مكان في الميثاق ، وكذلك التوازن البيولوجي وعدم تلوث البيئة والتوازن البيئي ، ذلك أنه من الخطر بمكان أن نحكم على المستقبل ونحن نستند على أسس عتيقة وضعت منذ زمن طويل ، والا فسنكون معرضين للحكم علينا من قبل الرأي العام بأننا تسببنا في القضاء على هذا الكوكب.

ان كولومبيا يشرفها أن تكون في هذا العام مقرا للمؤتمر الدولي الأول للمرأة الذي سيعقد في بوجاتا . وأن الظاهرتين الجديدتين لتغيير المجتمع في القرن العشرين هما الانفجار السكاني في المدن الكبرى والتخطيط السريع للمدن ، الذي أدى الى انتقال جماعي من الريف الى المدن ، وكذلك بروز المرأة ومشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، هاتين الظاهرتين تؤديان الى تفسير في الهيكل الأسرى نفسه وفي أساليب التفكير وأساليب السلوك أيضا . وهذا التعديل في المجال العادى له تأثيره أيضا على المجتمع الدولي وهكذا فان هذا الاتجاه الجديد للتعديل يجب أن يكون هدفا من أهداف مؤتمرنا هذا ودورتنا هذه وعلينا أن نتحمل مسؤولياتنا في هذا العالم الذي يحتاج الى جهد كبير ، وان هذه الدورة يجب أن تدرس أيضا قرارات مؤتمر السكان الذي عقد مؤخرا في بوخارست .

اننا نعرف جيدا أن أية مساعدة ليست كافية للقضاء على التخلف الاقتصادي ما لم تكن مرتبطة بجهد منظم ومنسجم ، ولا يجب أن توجد هذه الهوة الكبيرة بين الكبار والصغار وذلك بفضل التضامن الدولي والتكافل بين الشعوب .

وهناك مجالات مثل الصحة ، حيث لا يمكن أن يكون المصل الواقى من الأمراض ملك خاص لى شخص ، بل هي ملك للشعوب كلها ، وبالتالي فيجب أن نحرز تقدما في المجالات الأساسية مثل مجال الطاقة ومجال الغذاء لأن هذا يتعلق بالانسانية جمعاء . وأن نقل التقنيات لا يجب أن يقوم بطريقة ثنائية فقط وعن طريق المزايا المتبادلة ولكن يجب أن يتم هذا النقل بطريقة جماعية ولذلك فيجب أن يكون هناك صندوق تقني عالمي .

انه لمن الأمور الطيبة أن نجد هناك بند في جدول الأعمال يتعلق بدراسة دور محكمة العدل الدولية وهذا رأيناه أيضا فسي الدورة الرابعة والعشرين والدورة السابعة والعشرين ويجب علينا

أن نضفي كثيرا من الضوء على هذه المسألة فانها تتلائم مع المطلب الذى يقضي بمراجعة الميثاق لأننا يجب أن نتوسع في الآراء الاستشارية الخاصة بمحكمة العدل الدولية فهناك مسائل جديدة تحتاج الى وضوح من جانب هذه الهيئة .

وخلال السنوات القليلة الماضية فان التقدم في أدوات الحرب لم يحد باتفاقيات الحد من التسلح بل أن السباق على التسلح مازال قائما والحروب المحدودة كما هو موجود في الشرق الأوسط وكمبوديا وفيتنام لها طابع خاص أدى الى تغيير في الخطط العسكرية وفي الوقت نفسه حدث تقدم كبير في بعض الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية ، وازدادت العداوات بين الخصوم المختلفة وهذا يقضي بنا الى أن نطالب بخفض الأسلحة الاستراتيجية وهذا يفسر أيضا النتيجة الضعيفة التي تم التوصل اليها في مؤتمر القمة التي سعى الى ايجاد توازن في مجال الصواريخ متعددة الأهداف ان السباق على التسلح في تزايد وكذلك الحال في مجال الحرب الكيماوية والحرب البكتريولوجية واننا نعتقد أننا في هذا المجال الخطير يجب أن نحرز تقدما الى الأمام . ان التجارب النووية في الجو وخاصة في دول المحيط الباسفيكي يجب إعادة النظر فيها لأننا لم نصل بشأنها بعد إلا الى نتيجة ضئيلة وان هذا المحفل الدولي هو الذى يجب أن ينظر في مشكلة نزع السلاح .

وانا كان مؤتمر نزع السلاح قد اهتم بأهداف محدودة مثل الحد من بعض الأسلحة غير القوية مثل النابالم الا أنه يجب أن يهتم بما هو أعمق من ذلك .

وان مؤتمر استوكهولم للسلام قد دلل على أن هناك نفقات عسكرية باهظة تتجاوز ٧٠٠٠ مليون دولار يمكن انفاقها في مجالات أخرى منتجة في أنحاء العالم خاصة وأن هناك عدد كبير من العاطلين في أنحاء العالم يعانون من الجوع ومن انخفاض مستوى المعيشة .

ويمكن أن نؤكد أنه نظرا للهوة الكبيرة غير العادلة بين الدول المنتجة للمواد الأولية والدول الصناعية فان هذا يدعونا الى المناشدة بوقف السباق على التسلح واننا نأمل في مؤتمر للسلام تشارك فيه الدول الذرية الكبرى بطريقة معقولة ، يستطيع أن يضع حدا لاستخدام هذه الأساليب الهدامة العسكرية ، ان هذه الفكرة تعتبر حلما ولكنها هدف مرجو من جانب منظمنا . ويجب أن نكرس كل جهودنا من أجل مؤتمر السلام هذا لأننا نعاني من هذا الجيل الجديد من الأسلحة النووية وأن جميع محبي السلام يجب أن يكرسوا جهودهم في هذا الاتجاه .

لقد لاحظنا بقلق خلال العقد الأخير ، ارتفاع أسعار البن بطريقة كبيرة في الوقت الذي توقفت فيه أسعار السلع الأخرى واننا نضطر في بعض الأحيان ان نستكمل عجزنا الاقتصادي عن طريق القروض الخارجية . وفي نفس هذا الوقت نجد أن سعر البن يدعو الى القلق وهو أمر هام بالنسبة لكولومبيا .

السيد الرئيس ان السيد وزير خارجية فنزويلا في رسالته الى الرئيس فورد قد شرح هذه الحالة كما يلي :

" في هذه الأيام نرى رفض الدول المتقدمة ومن بينها الولايات المتحدة التي تعارض قبـول أسعار عادلة ومنصفة للبن رغم القرارات التي أصدرتها رابطة منتجي البن لخلق حالة عادلة بين المنتجين والمستهلكين للبن ، وأن دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية المنتجة للبن تخسر ٣٠٪ من مكسبها الخارجي بينما تزيد الدول المتقدمة أسعار منتجاتها بمقدار الضعف أو ثلاثة أمثال . ومن الواضح أننا أمام هذا الوضع فأننا نؤيد جميع الشعوب التي تعاني من مثل هذه الصعوبات سواء في أفريقيا أو آسيا وأن كولومبيا ترى أن جميع دول أمريكا اللاتينية تتضامن مع دول آسيا وأفريقيا في جميع المجالات .

واننا نقدم صداقتنا ودون تمييز لجميع دول العالم أيا كانت أيد يولوجياتها على أن تحترم مؤسساتنا وتحترم النظام الديمقراطي في كولومبيا ونحن هنا لكي نقوم بمهمة قاسية ونحن لانخاف من العقبات لكننا نطبق المبادئ التي نسير عليها دائما . ان الحرية أمر ملموس ونعتقد أن الحرية ترمي الى رفاهية الشعوب .

السيد أيوتايا (تايلاند) (الكلمة بالانجليزية)

السيد الرئيس انه من المناسب فعلا أن يرأس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ابن بارعظيم من أبناء أفريقيا فان أفريقيا كما شهدنا في الشهور الأخيرة وبعد الأحداث التي حدثت في أماكن أخرى قدر لها أن تجني ثمار عملها الشاق ونضالها الأكيد من أجل تحرير نفسها من قيود الاستعمار . واليوم نشاهد غينيا بيساو وغدا سنشاهد دولا أخرى ، اننا نحبيكم ياسيدو كشخصية ممتازة تمثلون الجزائر والعالم العربي الذي بحضارته القديمة وانجازاته العظيمة يقدم أساسا متينا للتقدم الحالي والمستقبل ، لقطاع كبير متزايد من سكان العالم . ان هذه المنظمة واشتراك الوفود العربية الفعال في عملها يكفل لها أثرا مستمرا وعميقا على كل القضايا الهامة وأن سجلكم الحافل في النضال من أجل الحرية والأفكار التقدمية هـي ثروة غنية نسترشد بها في توجيه أعمال الدورة الحالية لكي تتوج بالنجاح .

ان وفدي ليشيد بصاحب السعادة السفير / ليوبولدو بينيتيس سفير الاكوادور الذي كان يعمل رئيسا للدورة الثامنة والعشرين وكذلك الدورة الخاصة السادسة وكان يقود مداولاتنا في أحلك

اللحظات وفي أكبر الفترات التي تتسم بالتحدي في تاريخ المنظمة . شكرا لمهارته الدبلوماسية وعلمه القانوني الفزير وصبره الطويل ، فقد اتسم العام الماضي بالانتاجية حقا في تاريخ الأمم المتحدة .

لقد صدمنا بالأخبار التي جاءتنا من هندوراس والدوماريك في هذه البلاد نتيجة للعواصف الأخيرة ، واسمحوا لي أن أعبر عن شعوري العميق نيابة عن شعب تايلاند الى شعب هندوراس ومواساتي لهم على خسارتهم المادية والبشرية .

اننا نرحب بالوفود التي تمثل جمهورية بنجلاديش الشعبية وجرينادا وجمهورية غينيا - بيساو ، التي انضمت اليها وأن لهذا مغزى كبيرا وهو ان الثلاثة أعضاء الجدد الذين انضموا للمنظمة يأتون من ثلاثة أجزاء مختلفة في العالم تناضل بالتعاون مع الآخرين من أجل تحقيق عدالة اقتصادية واجتماعية للمجتمع الدولي ككل واننا واثقون من أن جلوسهم وسطنا واسهامهم معنا في عمل هذه الدورة ، وفي المستقبل أيضا سيكون له قيمة كبيرة بالنسبة لجميع الوفود الأعضاء في الأمم المتحدة . انني أحمل معي الى هذا الاجتماع العظيم النية الطيبة لشعب بلدي تايلاند هذه ، النية الطيبة ياسيدي الرئيس ، هي في رأيي أساس جوهرى في الوقت الذي يخوض فيه الانسان فسي تحليل أو مناقشة المشاكل والمنازعات ، فبدون النية الطيبة كعامل نسترشد به فان الطريق الى التفاهم وحل المشكلات سيكون صعبا جدا وشائكا ، ولن يؤدى الا الى الآراء الجامدة والأناية ، ولذلك فان وفد بلادى يحمل ذخيرة كبيرة من النية الحسنة يشترك بها في العمل الذى نقوم به .

بالنظر لسلسلة الأزمات التي شهدناها حديثاً ، الاقتصادية منها والنقدية لا يد هشنا أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة النامية منها أو المتقدمة ستعني بل وستعطي الأولوية من انتباهها للقضايا الاقتصادية خلال هذه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وأن وفدى يتفهم مع رأى السكرتير العام صاحب السعادة مستر كورت فالدهايم في أن الاضطرابات الاقتصادية والاتجاهات التي شاهدها في السنوات الثلاث الماضية ليست حلقة من الأحداث منعزلة بل هي علامات ومؤشرات على سوء الأداء للاقتصاد العالمي . وان ارتفاع أسعار البترول والتضخم المتزايد وتزايد تكاليف المنتجات المصنعة وعدم توفر الأسمدة والمستقبل المظلم بالنسبة لتناقص الانتاج الغذائي وانتهيار النظام النقدي العالمي كلها أحداث مترابطة ومتشابكة ستسفر عن ركود اقتصادى مديد على المستوى العالمي وسيكون له أبعاد غير عادية .

وان الدورة السادسة الخاصة التاريخية للجمعية العامة التي عقدت في أيار/ مايو الماضي بناء على المبادرة التي اتخذها صاحب الفخامة هواري بومدين رئيس جمهورية الجزائر قد أسهمت كثيراً نحو التفهم العالمي للمساواة الاقتصادية التي تسود العالم وأن التصديق على نظام اقتصادى جديد وبرنامج عمل جديد يجيب بطريقة بناءة على نواقص النظام الاقتصادى الحالى ، ان وفدى سيستمر في التعاون وتأييد اتخاذ كل الاجراءات العملية التي ستكفل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الخاص بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد . واننا لنأمل في اخلاص ان ماينقصنا من الارادة السياسية من قبل بعض البلاد الصناعية سترضخ لروح التعاون التي يجب أن تسود بين جميع الشعوب كبيرها وصغيرها لكي نتوصل الى وسائل فعالة لحل المشاكل الاقتصادية التي تواجهنا جميعاً ، وبهذه الطريقة فقط يمكن أن نبني مجتمعاً جديداً من الأمم يقوم على عدالة إعادة توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بالنسبة للبشر جميعاً .

وفي هذا الصدد فان وفدى يتطلع الى التصديق على ميثاق الحقوق الاقتصادية وواجبات الدول في هذه الدورة للجمعية العامة . والتصديق على هذا الميثاق في رأينا يشكل خطوة لازمة وضرورية نحو تحقيق النظام الاقتصادى الدولى الجديد كما أنه سيسهل من عملنا عند إعادة بنى النظام الاقتصادى الحالى على أسس أكثر عدالة وبالتالي نستطيع أن نسهم نحو نجاح الدورة السابعة الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى التى ستعقد في أيلول/ سبتمبر من العام القادم .

لو أن تايلاند لا تعتبر من احدى البلاد التي تأثرت كثيرا نتيجة للأزمة الاقتصادية الحديثة إلا أننا لم نستفد منها بل على العكس ، فإن آثار ارتفاع أسعار البترول والأسمدة والمنتجات المصنعة المستوردة وكذلك التضخم العالمي ، كان لها أثرها على جميع قطاعات اقتصاد بلادنا . حيث أن بلادنا تعتمد أساسا على الزراعة ولذلك فهي تعتمد بالتالي على تصدير المنتجات الزراعية بأسعار معتدلة لكي تحصل على ما يلزمها من العملات الأجنبية ومع ذلك فقبل نشوب الأزمة الاقتصادية الحديثة كان ميزان تجارة تايلاند خاصة مع البلاد الصناعية يعاني باستمرار من العجز فان حاجتنا للسلع الرأسمالية المرتفعة الأسعار وللمنتجات المصنعة ، وتقلب أسعار الصادرات الزراعية وكذلك المنافسة غير المتكافئة وغير التجارية التي تتمتع بها البلاد المنتجة الغنية وتكالبها على أسواقها قد أدت الى نتائج غير مرضية . والآن نجد أن النقص المفاجئ في الأسمدة وزيادة أسعارها بنسبة تفوق المائة في المائة في عام ١٩٧٣/٧٢ قد ضاعف من مصاعبنا وكان لهذا أثره على الوضع الداخلي نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية لسكان شعبنا ، فبدون السمادات فان انتاج الأغذية في البلاد النامية لن يكون أكيدا بالنسبة لمستوى العام الماضي ، كذلك لن يكون هناك زيادة في الانتاج أو توفير فائض للصادرات وعلى ضوء هذه التطورات فان مسئولية المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده للحيلولة دون خطر الوقوع في أزمة غذائية وانقاذ العالم من وباء الجوع والمجاعة أصبحت ملحة جدا . فهناك الملايين من البشر في منطقة الساحل وفي أجزاء أخرى من أفريقيا وآسيا يتضورون ويموتون جوعا والغالب أن هناك ملايين أخرى ستضاف الى هذه الملايين اذا استمر زحف الصحراء أو اذا لم نزد من مستوى انتاج الأغذية والمنتجات الزراعية ولذلك فان وفدى يتفق مع الرأي الذى أعرب عنه الكثير من الوفود الأخرى بوضع سياسة دولية لمواجهة حاجيات الانسان بعيدة المدى من الغذاء . ولذلك نأمل أن تتبلور السياسة الجديدة خاصة عن مؤتمر الغذاء العالمي الذى سيعقد في روما في تشرين الثاني /نوفمبر القادم وبما أننا بلد منتج لفائض من الأغذية فان تايلاند كانت دائما تعني بحاجيات البلاد المجاورة والبلاد الصديقة وتأمل في أن تشترك بفاعلية وبطريقة بناءة في مؤتمر الغذاء العالمي . ومع ذلك فان وفدى قد أكد مرارا وتكرارا في هذه القاعة وكذلك في محافل أخرى من أن هناك خلافات جوهرية بين المنتج الغني والمنتج الفقير . فالمنتج الفقير مثل تايلاند مهددة بتقلب الأسعار وندرة المدخل الأساسي والمنافسة غير التجارية التي يقوم بها المنتجون الأغنياء .

وفي هذا الاطار فان وفدى يعتقد أنه من أجل النضال لتحقيق سياسة دولية يجب أن تبذل كل الجهود لكي نكفل توازنا عادلا للمصالح بين البلاد المصدرة للأغذية والبلاد المستوردة للغذاء ويجب أن نضع نصب أعيننا الحاجيات الخاصة للشعوب التي تضار بالمصائب والمآسي والأزمات الاقتصادية ، وكذلك البلاد التي تعاني من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والتي يعتمد سكانها في معيشتهم على انتاج وتصدير المنتجات الزراعية . ثم أن هناك مؤتمرا عالميا آخر هام يرتبط بمشكلة انتاج الغذاء عقد أخيرا في بوخارست وهو مؤتمر السكان العالمي ، وأن وفدى يؤيد خطة العمل العالمية التي صدرت عن هذا المؤتمر والتي بلورت الترابط بين الأوضاع السكانية الديموغرافية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية طبقا لروح الاعلان الخاص بإنشاء نظام اقتصادى دولي جديد . ولو أن بلدى يلتزم بتخطيط وتنظيم الأسرة كوسيلة للحد من نمو تزايد السكان الا أننا نؤيد تلك الفكرة بأن كل بلد له الحق في أن يضع سياسته السكانية الخاصة به وأن هذه السياسة لا يمكن أن تنفذ بفعالية خارج اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

في القارة الأفريقية التي خضعت لأسوأ نظم الاستعمار والاستغلال نجد أن النظم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا وروديسيا لا تزال تواصل سياستها العنصرية المشينة ضد شعوب تلك البلاد مهددة بذلك الحقوق الانسانية ومتحدية الرأى العام العالمي رغم استنكاره لها كما هو وارد في قراراته الصادرة عن الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد فان تايلاند كانت من بين الوفود التي صوتت بالأمس على رفض أوراق اعتماد ممثل جنوب أفريقيا وكذلك صوتت بالموافقة على القرار الخاص الذى يطلب من مجلس الأمن أن يعيد النظر في العلاقات القائمة بين الأمم المتحدة وجنوب أفريقيا .

اننا نوجه نداء ملحا الى تلك الشعوب التي لا زالت تمارس العزل العنصرى والقمع والاستعمار ونناشدها بأن تلتزم بالمنهج الذى رسمته الأمم المتحدة في هذا الصدد . وأن تايلاند تعبر دون تحفظ عن تأييدها الكامل للنضال العادل للشعوب الأفريقية التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وتطالب المنظمة الدولية بأن تبذل كل جهودها لمساعدة هذه الشعوب في نضالها الشرعي .

وفيما يختص بقضية المناطق التي لا زالت تحت السيطرة البرتغالية والتغيرات الخاصة التي

شاهدناها في تلك المناطق والتي تبشر بعصر جديد من الأمل ، من أجل تحقيق الحرية والاستقلال لملايين الأفريقيين الذين حاربوا لنيلها زمنا طويلا ، فان الحكومة البرتغالية الجديدة قد أعربت عن رفضها الحاسم للسياسة الاستعمارية التي كان ينتهجها النظام السابق وكذلك تقبلها الكامل للنصوص الدولية الخاصة بتصفية الاستعمار .

وفي هذا الصدد فان تايلاند ترحب بهذا الموقف المستنير والتعاوني من قبل حكومة البرتغال نحو المنظمات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة والتي تعني بتصفية الاستعمار ومع أن التطورات الأخيرة مشجعة الا أن طريق التصفية الاجمالية للاستعمار هي التي تستطيع أن تبشر بعصر من السلام في منطقة موزامبيق وأنجولا ، وفي المناطق التي لازالت تحت السيطرة البرتغالية .

ان النصر الذي حققه شعب جمهورية غينيا-بيساو يعتبر الهاما كبيرا لجميع الشعوب التي تخوض النضال من أجل تحرير قارة أفريقيا خاصة في تلك المناطق التي تضم ناميبيا والتي لازالت تحت السيطرة الاستعمارية . انها تقدم لشعوب أفريقيا أملا جديدا وحافزا جديدا لتحقيق هدفهم النهائي وهو التحرر الكامل .

سيدى الرئيس ، لقد شاهدنا بعض الأحداث المؤلمة في مجال نزع السلاح ، أن الزيادة الضخمة في الانفاق الدولي على التسليح لا يمكن أن نعزلها عن التضخم العام المتزايد ، فان الاستثمارات المقزيدة في رأس المال العالمي وانفاقها على أسلحة الدمار ، والتي لا تقارن بالاستثمارات التي تنفق على المشروعات الانتاجية الاقتصادية كلها تؤدي الى عرقلة الجهد الدولي لتقريب الهوة بين البلاد الفقيرة والبلاد الغنية .

وان استمرار انتشار الأسلحة النووية والذي أبعد اهتمام العالم عن القوى النووية التي لها قدرة الدمار الشاملة سيضعف ارادة هذه الدول أكثر فأكثر عن الاضطلاع بمسؤولياتها بالطريقة التي يتطلع اليها المجتمع الدولي . كما أنه من الملاحظ أن هناك نقطتين خاصتين بنزع السلاح قد أضيفتا الى جدول أعمال الجمعية العامة بينما الاهتمام بالبنود القديمة يتضاءل أمام الخلافات الكبيرة بين الدول الكبرى نفسها ، واللامبالاة بمصالح الشعوب الصغيرة .

ان الخطوات التي اتخذت نحو عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح قد عرقلت نتيجة لعدم توفر اجماع الرأى من قبل الدول الكبرى ، واننا نعتبر ذلك أمرا أساسيا بالنسبة لنجاح هذا المؤتمر ، وأن

الاقتراح الخاص بتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام قد جاء نتيجة لمجادلات مختلفة على مستوى الاستراتيجية الدولية لتبرير الوجود الحربي في هذه المنطقة . وربما كان من الاسراف في التفاؤل أن نقول أن مصالح البلاد الساحلية يجب أن تؤخذ في الاعتبار وأن سياسة ضبط النفس التي تؤدي الى الاقلال من تنافس الدول الكبرى والصراع في المحيط الهندي ستسود في النهاية وبالتالي ستترجم تلك الفكرة الجديدة بالاحترام الى عمل ايجابي . وان وفدي يلتزم بهذه الجهود وكذلك بالمحاولة ، على مستوى المنطقة وفي اطار منظمة شعوب جنوب شرقي آسيا - لجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلام وحرية وحياد خالية من جميع مظاهر التدخل الأجنبي .

ان المؤتمر الدولي الثالث الخاص بقانون البحار قد تميز بأنه أكبر مؤتمر دولي عقد في تاريخ الانسان ، فعلى الرغم من التعقيدات الضخمة التي صاحبته فان دورة كراكاس قد استطاعت أن تحرز تقدما كبيرا . وأن بعض التأخير في الأعمال الأساسية لهذا المؤتمر كان أمرا حتميا وذلـبـك نتيجة للأمور الاجرائية التي لا مثيل لها ، وكذلك بسبب تخصيص الوقت اللازم للمناقشات العامة ، على أى حال فان مثل هذه الموضوعات : النظام الدولي والجهاز الدولي ، حيث لا تكون القضايا محدودة بالضبط يؤسفنا الا يتم احراز تقدم كبير فيها وذلك نتيجة لبعض مواقف البلاد المتقدمة التي لا مبصر لها والتي تهدد بتدمير التراث العالمي المشترك . وحيث أن مبدأ التراث المشترك يشكل حجر الزاوية للقانون الدولي لقانون البحار الدولي وكان في الواقع هو السبب الأساسي لعقد المؤتمر الدولي الثالث فيجب ألا يكون هناك سوء فهم لأثر هذه القضية ولتطور هذه الأمور على مستقبل قانون البحار . ومن ناحية أخرى فان وفدى يسعده أن يشاهد تزايد الوحدة بين البلاد النامية بالنسبة لهذه القضايا والتي تقوم على التزامها بمبدأ التراث المشترك وكذلك اعترافها بالحقائق التي تتطلب عنصرا معيناً من المرونة في معالجتها لهذه الموضوعات . ان وفدى يعتقد أنه اذا ظلت هذه الدول صامدة في عزمها — ومرونة عندما يتطلب الموقف ذلك — فانها ستستطيع أن تحقق نجاحا للمؤتمر .

إن مثل هذا التطور يلقي كل الترحيب لأنه سيكفل الاستغلال المبكر لكل الموارد في قيعان البحار المتوفرة من أجل خدمة البشرية جمعاء .

ان كثيرا من الشعوب الصغيرة بما فيها بلدى يهتمون دائما بتقدم وتزايد الوفاق على المستوى الدولي ، لأننا نأمل دائما في أن عملية الوفاق والنتائج التي ستسفر عنها تفيد العالم أجمع وذلك بتجنب الصراعات المسلحة وتدعيم السلام العالمي ، ان الوفاق في رأينا يجب ألا يقتصر على وضع سياسة دولية وتنفيذها بمعرفة الدول الكبرى بالنسبة للأمور التي تهمها فقط بل يجب أيضا أن يكون لها أثرها المفيد في الحد من الصراعات المحلية التي قد تؤدي الى مواجهة أكبر . فضلا عن ذلك فان الوفاق ليس هو العلاج الوحيد لكل الأمراض . هناك وسائل علاج أخرى يجـب أن تطبق على الأمراض الأخرى التي تعتبر أسباب الصراعات المختلفة .

ففي الشرق الأوسط حيث نشاهد الركود الحالي والذي قد يرجع الى ممارسة ضبط النفس —

بمعرفة الدول الكبرى ، الا أنه لا يمكن أن تتحقق تسوية دائمة ما لم يتحقق الحقوق الشرعية لشعب فلسطين . ولذلك فان وفدي يرحب بأدراج قضية فلسطين كبند جديد مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة . وبهذا نكون قد أخذنا في الاعتبار آراء الأغلبية العظمى من البلاد التي تعيش في هذه المنطقة . واننا نستحث اسرائيل بأن تنسحب من المناطق العربية المحتلة وفي نفس الوقت ان تمتنع عن اغتصاب حقوق العرب في المناطق التي تحتلها وأن تمتنع من الممارسات الأخرى التي تعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط . ان الوضع المأساوي في قبرص أصبح معرفا للعالم أجمع وأصبح يشكل بندا هاما من بنود أعمالنا في هذه المنظمة وان وفدي يتمنى بأن نتوصل الى حل عادل يكفل لشعب قبرص كل شيء السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي .

وفيما يتصل بالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وقبرص فان وفد تايلاند يرحو أن يسجل تقديره الخالص للدور الأساسي الذي قام به صاحب السعادة السكرتير العام مستر كورت فالد هايم كما نود أن نشيد بجميع أعضاء قوات الأمم المتحدة الذين يمارسون واجباتهم في تلك المناطق الثلاث وكذلك نشيد بذكرى هؤلاء الذين استشهدوا في خدمة قضية السلام العالمي . والآن أتناول مجالا آخر هو مجال ، من الناحية الجغرافية ، قريب لتايلاند والذي سيكون لاستقرار الوضع فيه أثره المباشر على جميع دول منطقة جنوب شرقي آسيا فالنضال القائم في الهند الصينية منذ ٢٥ عاما ، قد أتى بالآلام والعذاب لشعوب هذه المنطقة ومع ذلك فان مستقبل السلام والانسجام اليوم ليس قريبا مما كانت عليه بالأمس .

ففي جنوب فيتنام نجد أن في اتفاقية باريس التي عقدت بعد آلام ومعاناة شديدة ووقعت في شباط / فبراير عام ١٩٧٣ عا جزة عن توفير السلام والتسوية اللازمة التي نتطلع اليها جميعا ، فالهرب على نطاق صغير ولكنها مستعرة ولم توقف التزامات الأطراف المعنية بموجب اتفاقية باريس من حدتها ، فعدم احترام الاتفاقية هو العثرة الأساسية أمام التنفيذ الكامل للاتفاقية وأن وفدي ليستحث الأطراف المعنية أن تتحلى بارادة أقوى حتى تكفل الاحترام الكامل لنصوص وروح اتفاقية باريس ، وفي هذا الصدد أحب أن أعبر عن تقديري لحكومات ايران وأندونيسيا وبولندا

والمجر على استمرار رغبتهم الأكيدة في أن يكونوا أعضاء في اللجنة الدولية للإشراف ونأمل أن خدماتهم طبقا لنصوص الاتفاقية ستسهم نحو إعادة السلام الحقيقي الى فيتنام.

ان الأحداث الأخيرة في المجال السياسي في مملكة لاوس كانت مشجعة فالإرادة السياسية التي تفتقر اليها مناطق أخرى من الصراعات السياسية تبدو وكأنها القوى الحافزة التي دفعت باحزاب لاوس السياسية ان تعقد مباحثات حتى تصل الى اتفاقية تبلورت عن تكوين حكومة مؤقتة للاتحاد القومي والمجلس القومي في لاوس . ان هذه الحكومة تحت اشراف صاحب السمو الأمير سوفانا فوما - الذي نتمنى أن يستعيد صحته في أقرب وقت - تعمل منذ بضعة شهور وأن مملكة تايلاند كدولة شقيقة تتمنى للاوس أن تحقق نجاحا أكبر في الحفاظ على استقلالها وحيادها وسلامة أراضيها . ان حكومتي لتؤيد وتتعاون تعاوننا كاملا مع حكومة وشعب لاوس في نضالهم من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتي لن تعجز عن أن يكون لها أثر فعال على الدول المجاورة .

وعلى خلاف الوضع في لاوس ، حيث توجد رغبة عامة وتصميم من قبل جميع الأطراف فيها مكنست الأطراف المعنية من الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة ، أقول أنه على خلاف ذلك فان الصراع السياسي في جمهورية خمير لا يزال دون حل والمعاناة المأساوية التي يعانيها شعب خمير تعتبر مصدرا للمخاوف لا بالنسبة لتايلاند ولكن كذلك بالنسبة لجميع الدول في تلك المنطقة. فنحن في تايلاند تربطنا روابط تاريخية وثقافية مع أهل خمير ولا نتمنى الا أن نرى السلام والهدوء وقد عاد الى هذا البلد .

ان معالجة تايلاند الأساسية لقضية تمثيل كمبوديا لم تتغير ، فلا زلنا نتمسك بأن شعب خمير نفسه هو الذى يجب أن يحل مشاكله السياسية سلميا دون تدخل أجنبي ، ومثل هذه التسوية السياسية يجب أن تتحقق عن طريق الأحزاب القومية المعنية ويجب ألا تقوم الأمم المتحدة بأي إجراء قد يضر بالقرار الذى سيصدره شعب خمير أو يطيل من معاناة هذا الشعب وازهاق الأرواح ودمار الممتلكات بما في ذلك التراث الثقافي في جمهورية خمير .

ان آراءنا ليست مبنية على تفضيل لشخص أو آخر ولا نعني بالأيدلوجية السياسية لهذا أو ذاك الزعيم بل على العكس من ذلك فان موقف حكومتي يلتزم بالحقائق التاريخية والوضع الراهن ، على أساس التزامنا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن زعيم الحكومة السابقة في كمبوديا قد خلع من سلطاته لا بالقوة بل بالتصويت في البرلمان القومي طبقا لما ينص عليه الدستور ، كما أن الحقائق الثابتة تؤكد أن الزعامة الحالية قد تولت السلطة لنتيجة استعمال للقوة ولكن بالطرق الدستورية .

ان الوضع الحالي يبين أن الزعامة الحالية والشرعية لجمهورية خمير تسيطر تماما وتتمتع بتأييد الجزء الأكبر من الشعب وأن مقر حكومتها لا زال في بنوم بن وهي عاصمة البلاد ، ومن ناحية أخرى فاننا نجد أن القيادة الأخرى والتي يقال أنها تسيطر على بعض أجزاء البلاد لالزت حكومة في المنفى ومقرها في عاصمة بلد آخر .

ولذلك فان حكومتي ترى أن الأمم المتحدة لا يحق لها وليس من اختصاصها أن تمارس حق تقرير المصير لشعب خمير والاختيار في ذلك هو اختيار شعب خمير فقط فان أى عمل من قبل الأمم المتحدة يهدف الى تغيير القيادة القومية لجمهورية خمير يعتبر تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لشعب

خمير وسيشكل سابقة غير مرغوب فيها وهي أن حكومة في المنفى تتحدى الحكومة الدستورية القائمة داخل الدولة نفسها .

وبدلاً من ذلك فإن الأمم المتحدة يمكن أن تحسن صنعا اذا استجابت الى النداء الذى طرحته حكومة خمير في بنوم - بن يوم ٩ تموز/ يولييه عام ١٩٧٤ بتأييد جميع أهالي خمير أيا كانت اتجاهاتهم ومساعدتهم في التوصل الى المفاوضات دون شروط مسبقة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم يكفل الاستقلال والحياد وسلامة أراضي شعب خمير .

ان تايلاند ستستمر في سياستها ، سياسة حسن الجوار والتعاون السلمي مع جميع الدول في المنطقة بغض النظر عن ميولها السياسية أو الاقتصادية ان سلامة كل دولة في المنطقة يمكن أن يحافظ عليها بالالتزام بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي وفي هذا الصدد فان تايلاند لن تتخلى عن أى من هذه المبادئ وأن التعاون الاقليمي لا يزال هدفا أساسيا لسياسة تايلاند الخارجية . ان وفدى ليحب أن يشير بصفة خاصة الى جهود منظمة دول جنوب شرقي آسيا التي تستهدف تكثيف وتوسيع مجال التعاون بين الدول الأعضاء . واننا لندرك المسؤولية الجماعية التي تلبورت عن خبرتنا نحن في منظمة دول جنوب شرقي آسيا والتي جعلتنا نتبنى نظام ممارسة التشاور كوسيلة لمعالجة الموضوعات التي تؤثر على الاستقرار والسلام في منطقتنا .

ان وفدى ليذكر بسعادة ورضاء أن الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة قد شهدت اشتراك كلا الجمهوريتين ، جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، لأول مرة في المناقشات التي دارت حول موضوع كوريا ، وان وفدى يعتقد أن اشتراك كـالـ الجمهوريتين في أعمال المنظمة كان له أثره المفيد على الوضع في العالم وعلى اجماع الرأى الذى ظهر في هذا الاجتماع . ان تايلاند كانت تساهم منذ البداية في جهود الأمم المتحدة في كوريا والتي كانت تقوم على أساس الحق الشرعي لشعب كوريا في تقرير مصيره سلماً دون أى قصر أو ضغط وتبعاً لذلك فان وفدى قد رحب من أعماق قلبه بالبيان المشترك الصادر في ٤ تموز/ يولييه سنة ١٩٧٢ والذى أقام الحوار بين الطرفين ومهد الطريق لتعاونهما البناء من أجل إعادة توحيد البلدين سلماً . ولذلك فاننا أيدنا حل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتوحيد وإعادة بنيان كوريا والتي قامت أثناء عملها بدور مفيد .

وأمام هذه الخلفية فاننا نشعر بكل أسى أن النداء الذى وجه من أجل توسيع وزيادة تبادل الآراء ، والتعاون بين الشمال والجنوب كما هو مستهدف في البيان الجماعي ، لم يجد الاستجابة الكاملة .

لقد أصبح واضحاً أن الحوار بين الشمال والجنوب لم يحرز تقدماً موضوعياً كبيراً فضلاً عن ذلك كانت هناك بعض الحوادث الأخرى التي زادت من حدة التوتر القائم في شبه الجزيرة الكورية ، ولذلك فالحاجة في الوقت الحالي أكثر إلحاحاً لكي يحاول الطرفين ، جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، الوصول إلى الوفاق فيما بينهما في إطار البيان الجماعي الذى صدر في العام الماضي وأن يواصل المحاولة التي تستخدم مصالحهما وستؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في ذلك الجزء الهام من آسيا والعالم .

أما فيما يختص بقيادة الأمم المتحدة في كوريا فاننا نؤمن بأن أى قرار خاص بمستقبلها يجب أن يصدر عن جهاز الأمم المتحدة المعني بالأمر وهو مجلس الأمن وذلك طبقاً لنصوص الميثاق . وبينما حفلت الاثنى عشر شهراً الماضية بأحداث وتطورات خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة فان تايلاند قد مرت أيضاً بتغيرات تقدمية مستحدثة في حياتها القومية ، فأحداث أكتوبر الماضى التي قامت بها الحركة الطلابية أدت إلى تغيير حكومتنا وقد تمكنت الأمة من أن تحسن من مؤسساتها الدستورية والسياسية . وأن احترام الحريات السياسية والمدنية لم يعد فقط مثلاً أعلى بل أصبح حقيقة يومية ، وأن الديمقراطية ، بالاشتراك الكامل لجميع أفراد الشعب في إطار الحكم الدستورى ، والذى سينعكس في الانتخابات التي ستعقد مبكراً في أوائل العام القادم ، تستهدف زيادة التقدم والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لأجل صالح جميع أفراد الشعب. ان هذا الاتجاه الجديد هو مفخرة لحكومتنا وشعبنا ونتمنى أن يدعم الوحدة القومية ويكفل التقدم لجميع أفراد الشعب . اننا نؤمن أن مثل هذا التطور سيسهم إلى تفهم أكبر وانسجام أكبر بين جميع الدول في منطقة جنوب شرقي آسيا .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) والآن أدعو الممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة الحق الرد وأرجو أن أذكر أن الجمعية العامة في جلستها ٢٢٣٦ قررت أن البيانات الخاصة بالرد ستكون قاصرة على . (دقائق)

السيد . دوران (شيلي) (الكلمة بالأسبانية) ان الجمعية العامة قد شاهدت باستمرار بعض التكتيكات الخاصة التي يلجأ اليها الاتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه ، فانهم ينسحبون عندما يجب أن يستمعوا الى حق الرد . انها القصة القديمة ، لالقاء الحجارة ثم اخفاء الأيدي ان هذا يوضح صفاتهم الأساسية ، يلقون ببيانات زائفة يدعمونها بالقوة . دون أن يستمعوا الى الحقيقة ، انهم يتحدثون عن الحوار بين شعوب العالم ولكن من الغريب جدا أن يحددون طريقة عقد الحوار اننا نسجل ذلك لنبين مرة أخرى المواقف المختلفة للذين يحبون التعايش السلمي وأولئك الذين يمارسون التسلط البغيض .

انني أحب أن أتحدث الآن بخصوص نقطة ذكرت مرارا بمعرفة البلاد الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي ثم ذكرها الآن ممثل تشيكوسلوفاكيا . انني لن أستعمل الصيغة المرسومة للشيوعية الدولية السوفيتية والتي كررتها هنا جمهورية اليمين الديمقراطية ، انهم لا يعرفون ماذا حدث في شيلي . وأعتقد أنهم لا يعرفون أيضا أين تقع شيلي من الناحية الجغرافية . على أي حال يجب أن يعلموا الأحداث التي وقعت في بلادنا ذلك لأن من هذه الأحداث سيستنتجون دروسا هامة .

ففي آب/أغسطس عام ١٩٦٨ فوجئ العالم بأخبار غير معقولة وهي أن الجيش الأحمر يغزو تشيكوسلوفاكيا ، وأن دباباته تجرى في براغ تحطم الأرصفة في الطرقات وتريق الدماء وكانت صدمة مخيفة لهذا الجيش القوي الذي يحارب ضد شباب يوغسلافيا الذين كانوا يدافعون عن أراضي بلادهم ونظم حياتهم في اطار النظام الاشتراكي ولكن في استقلالية وفي كرامة .

ان هذا أمر لا يمكن أن يكون مقبولا لدى الاتحاد السوفياتي ، كما يعلم العالم وكما سيدكر دائما . لقد أتينا هذه المنصة لكي نذكر العالم بهذه الأحداث ونقول للسيد وزير خارجية تلك البلد أنه من المفيد له أن يبين للعالم كم من الناس ماتوا في تشيكوسلوفاكيا في هذه المأساة وكما أصبح عدد اللاجئين وكما عدد الذين اختفوا من تشيكوسلوفاكيا ؟ وما هي الحقوق الانسانية وما هي الحريات المدنية التي تتمتع بها الدول التابعة للاتحاد السوفياتي ؟ اننا نعلم أن وزير الخارجية يعلم تلك الحقائق تماما وعلى أي حال اننا نتساءل لماذا هذه الرغبة في مهاجمة شيلي ولماذا المطالبة بسياسة تقصي الحقائق ، في هذا الاجتماع ؟ ان شيلي بلد مفتوح وحدودنا ليست مغلقة لكي يقوم انسان بدراسة وتحليل الحقائق القائمة في بلادنا والتي حدثت

قبل ١١ أيلول / سبتمبر عام ١٩٧٣ . ولكننا نعتقد أنه يجب أن نوضح أننا نعتقد أن السيد ممثل تشيكوسلوفاكيا يمكن أن يكون أحد أعضاء لجنة تقصي الحقائق . اننا نريد أن تكون لجنة تقصي الحقائق لجنة أكبر ونريد تشكيل لجنة تقصي للحقائق بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا وكل البلاد التي تعاني من الجوع والاضطهاد وتلك البلاد التي تتحدث عن الحريات . وتحدث عن الحقوق الإنسانية التي لا تتمتع بها .

لقد ذكر السيد وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا اسم السكرتير العام للحزب الشيوعي في شيلي وربما كان هذا رداً للدين لرئيس الحزب الشيوعي في شيلي الذي صفق لغزو تشيكوسلوفاكيا لأنه هو الذي أرسل أول برقية تهنئة عندما غزا الجيش السوفياتي تشيكوسلوفاكيا . اننا لم نأت لهذه المنصة لكي ندافع عن أنفسنا بل أنه ليس هناك داع لان ندافع عن أنفسنا فان ١١ أيلول / سبتمبر يمثل نظاماً انتهى بنصر شعب شيلي الذي كان جاداً في إعادة تنظيم النقابات العمالية ، لقد أتينا بصوت نقول فيه للشعوب الحرة لا ترى أن عليها أن ترى في مثالنا السياسة التي تنتهجها الامبريالية السوفياتية مع البلاد التابعة لها . وربما نتيجة لبعد المسافة وعدم وجود حدود مشتركة معهم ، وصلنا الى حدث سعيد من أجل حرية الانسان وحررنا أنفسنا . فلتشاهد الشعوب الأخرى اليد التي تخنق وتقتل اننا نتلقى أسلحة سوفياتية عن طريق أجهزة تحاول أن تشن حرب عصابات في بلادنا وتقتل شعب شيلي . ومع ذلك قد أتينا بلغة أكثر من لغة الدفاع ذلك لأن الحقائق ستؤيدنا يوماً بعد يوم لقد أتينا هنا لنحذر جميع الشعوب الصديقة بأن تتعلم من درسنا ومن استراتيجيات الشيوعيين وعملياتهم وتكتيكاتهم الدموية . فلتكن شيلي مثلاً يحتذى به لينذر كل انسان حر بأن القوة التسلطية يجب أن لا تهدد روح الحرية الدائمة .

السيد . مكي (عمان) السيد الرئيس ، عندما يحين دوري للتحدث في وقت لاحق سوف أقدم تهنئة بلادى لانتخابكم رئيساً لهذه الدورة .

لقد طلبت الكلمة في هذا الوقت المتأخر للرّد على ما ذكره السيد وزير خارجية اليمن الجنوبي حول بلادى ان عمان منذ بداية قيام حكومتها الجديدة عام ١٩٧٠ بقيادة جلاله السلطان قابوس التزمت أول ما التزمت به هو ميثاق الأمم المتحدة قبل أن تكون عضواً فيها . وكان جل هم

الحكومة هو البناء الداخلي لنقل البلاد من التخلف والعزلة التي فرضت عليها طوال ٣٨ عاماً — ونقلها الى حضارة القرن العشرين . الا أنه مع الأسف الشديد قامت دولة جارة عضو في هذه المنظمة ومن المفروض أن تلتزم بميثاقها وهي اليمن الجنوبي ، بالتدخل في الشؤون الداخلية لعمان عن طريق ما يسمى بجبهة تحرير عمان والتي كانت تسمى حتى وقت قريب بجبهة تحرير عمان والخليج العربي . حيث قامت بتزويد هذه الجماعة المخربة بالأسلحة وهيأت لها وسائل التدريب والمعسكرات على أراضيها لتنتقل من تلك الأراضي ، أى أراضي هذه الدولة الجارة اليمن الجنوبي ، الى داخل أراضي المقاطعة الجنوبية العمانية للقيام بالعمليات التخريبية ولم تملك عمان الا حق الدفاع عن نفسها وشعبها ووحدة أراضيها ضد التخريب والتدمير . تلك هي الحقيقة ياسيادة الرئيس ان الشعب العماني يمارس حقوقه الطبيعية في بلاده تحت ظل حكومته الحالية بحرية . ان حسن الجوار يفرض على حكومة اليمن الجنوبي أن يكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لعمان ليترك شعبها يبنى مستقبله في أمن وسلام .

شكرا ياسيادة الرئيس

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٤